



PROVISIONAL

A/41/PV.9
2 October 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

(بنغلاديش)	السيد هودري	: <u>الرئيس</u>
(رواندا)	السيد كباندا	: <u>ش</u>
	(نائب الرئيس)	
(بنين)	السيد أوغوما	: <u>ش</u>
	(نائب الرئيس)	

- كلمة السيد أوسكار ارياس سانثيز ، رئيس جمهورية كوستاريكا

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

القي كلمة كل من :

(كندا)	السيد كلارك
(زامبيا)	السيد موانثيكو
(هولندا)	السيد فان دن بروك
(عمان)	السيد بن عبدالله
(ايرلندا)	السيد باري
(بلجيكا)	السيد شندمانس

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٥٣٨٢٤ 86-64102/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

كلمة السيد أوسكار أرياس سانثيز ، رئيس جمهورية كوستاريكا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مستمع الجمعية العامة هذا

المساء الى كلمة من رئيس جمهورية كوستاريكا .

اصطحب السيد أوسكار أرياس سانثيز ، رئيس جمهورية كوستاريكا الى قاعة

الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ان ارحب نيابة عن

الجمعية العامة للأمم المتحدة برئيس جمهورية كوستاريكا صاحب الفخامة السيد أوسكار أرياس سانثيز في الأمم المتحدة وأدعوه لالقاء كلمته أمام الجمعية العامة .

الرئيس أرياس سانثيز (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود سيدي الرئيس

ان أعبر عن أطيبي أمنياتي لممثلي الدول ذات السيادة أعضاء هذا المحفل الفريد الذي نعبر فيه عن أفكارنا وآمالنا . كما أعرب عن معادتي لاختياركم لرئاسة الجمعية العامة أثناء هذه السنة الدولية للسلام ، لأنه تضيف بهاء للمجتمع الدولي .

انني قادم من أمة دون أسلحة . ولم ير أطفالنا أبدا أية دبابة ولا يمكنهم التعرف على طائرة عمودية مسلحة أو أية سفينة حربية أو حتى بندقية . والآباء والأجداد يروون لمفارهم القصص عن عمارة غريبة لبعض المدارس التي كانت تستخدم قبل العديد من السنين كحصون .

انني أت من أمة صغيرة تتمتع منذ مائة سنة بالديمقراطية . ولا أحد من أطفال بلدي أو رجاله أو نسائه يعرف الاضطهاد . ولا يوجد واحد من أبناء كوستاريكا في المنفى . ان أمتي أمة الحرية .

أنا أت من أرض كانت لبضع سنوات قليلة ملجأ لما يزيد على ٢٥٠ ٠٠٠ من الأجانب . وجاء الرجال والنساء والأطفال الى بلادنا فارين من الطفيان ومن آفاق البؤس العظام ومن العنف بين الأخوة سعياً وراء ملاذ للحرية والسلام الا وهو كوستاريكا . هؤلاء الأجانب يمثلون ١٠ في المائة من مجموع سكان أمتي وهم في غالبيتهم من أبناء نيكاراغوا .

لقد أتيت من أمة تعاني مشكلات خطيرة ، كما هو حال عدد كبير هنا . وتراوح مشاكلنا بين الفقر الذي يعاني منه عدد من مواطنينا والتهديدات الخطيرة للسلم الذي نحبه حبا شديدا . ونود أن نتغلب على هذا الفقر كما نود أن نحافظ على هذا السلم .

لقد أتيت من منطقة من العالم تعتبر خليطا من المتناقضات . فالتفاوت يسود البلدان الخمسة الواقعة في برزخ أمريكا الوسطى كما يسود الشعوب التي تعيش فيها . وتوجد في هذه البلاد شعوب قد تنتخب حكوماتها بحرية وشعوب أخرى لا تستطيع أن تفعل ذلك ، هناك بلاد تحترم فيها حقوق الانسان ، وبلاد أخرى تنتهك فيها هذه الحقوق كل يوم . هناك بلاد يتفجر العنف في قراها ومدنها وبلاد أخرى يعتبر التعايش السلمي فيها نموذجا . وجنبا الى جنب مع الالاف المؤلفة من الاميين وفيما بين الرجال والنساء هناك يعيش الموسيقيون والفنانون الذين يقدرون الانسانية والشراء والمثالون الذين يتجاوزون الحدود بتعبيراتهم الجمالية الفنية . وهناك الطفلة الذين تخطوا كل حدود القسوة على مر عقود التاريخ المظلمة . وهناك بلاد أمريكا الوسطى ومن بينها كوستاريكا ، بلاد ينعم القليلون فيها بالثروة ويعاني الكثيرون من الالم ولكن يتطلع الجميع الى الامل .

أتيت من اقدم ديمقراطية في أمريكا الاسبانية . أتيت ومعني قناعة أمة ترى الديمقراطية والعدالة تسودان في ترابها باعتبارهما الامل الوحيد في السلم للأمريكيتين . اننا نبتهج بمعرفة أن عددا من الدول الشقيقة استعادت حرياتها السياسية . ونأمل أن ننسى في القريب العاجل المعاناة التي واكبت كل التجارب الاستبدادية والدكتاتورية في قارتنا الامريكية .

ونشجب حقيقة أن سيناريوهات العنف ، والمديونية والفساد الذي أطلق له العنان ، والانتهاك المنتظم لحقوق الانسان تفرض نفسها يوميا في بعض بلدان قارتنا الامريكية . ولهذا اقمنا ، بعد أن توليت رئاسة بلدي مؤخرا ، تحالفا بين الحرية والديمقراطية ، وقلت حينئذ أن كوستاريكا لن تكون أبدا سواء على الصعيد الاقتصادي او السياسي حليفا للحكومات تقهر شعوبها . وأكدت ، وأكرر اليوم ، أنه يلزم ، للسير

في طريق السلم للامريكيتين ولمنطقة الكاريبي ، ان نتغلب على الخوف من الحرية ،
فالحرية والديمقراطية من أجل التنمية ومن أجل العدل ومن أجل السلام .
إنني أوجه الى هذا المحفل رسالة من شعبي . لنتحدث عن السلم في أمريكا
الوسطى التي يطفئ عليها العنف الذي يسود في بعض الدول الشقيقة والتهديد بالحرب في
دول أخرى .

لقد تنبأ أشخاص بارزون على مر العقود بأن الطريق الى العدل لا يوجد إلا في
ظل الحرية والديمقراطية . ومع أن الدكتاتوريات تلقي ظللا كثيفة على المنطقة فان ضوء
الحرية بدأ في الشروق وهو يبين بوضوح ما الذي تعنيه هذه الظلال بالنسبة لبلدان
كثيرة : سنوات وسنوات من انتهاك حقوق الانسان وتهدد الشعوب ازاء مشاكل الضعفاء
والاستغلال السني من جانب حكام لا يرحمون .

واليقظة الديمقراطية لأمريكا الوسطى ليست عملية سهلة بل عملية تحيط بها
العقبات . ففي بعض البلدان تحاول العسكرية ، التي اعتادت على ممارسة
الدكتاتوريات ، أن تطارد بطريقة شريرة الخطوات الأولى المترددة التي تخطوها
الحكومات التي انتخبها الشعوب . وفي حالات أخرى فان الريبة العميقة بين الاثقاء
والشقيقات في نفس البلد تأخذ شكل حرب عصابات . ويبدو ان الدعوة الى المصالحة
الداخلية عن طريق الوسائل الديمقراطية لن تؤدي الى النتائج المرجوة . فالاثقاء
مستمرون في قتل أشقائهم والدماء في أمريكا الوسطى لاتزال تنزف .

ان المشاكل التي وصفتها تبدو مشاكل قاهرة . ولكن هناك أكثر من ذلك ،
فالنضال البطولي الذي يخوفه شعب نيكاراغوا من أجل الحرية ، والذي بلغ ذروته
بالاطاحة بسوموزا الطاغية ، أعقبه مسار سياسي لا يتفق مع رغبات شعبها في الحرية ولا
مع آماله في تحقيق الديمقراطية الحقيقية الكاملة ، التي أيدها بالكامل بلدان
عديدة في نضالها ضد الدكتاتوريات .

هذا التحول غير المقبول وغير المتوقع في مجريات الأمور حول أمريكا الوسطى
الى مسرح آخر للمواجهة بين الشرق والغرب . فلا راحة لأحد من الطريق الذي اختاره

"القادة" الذين خانوا ثورة كانت تستهدف تحقيق الديمقراطية لاجيال لم تعرف سوى القهر . ولا راحة لشعب أصيب بالاحباط وتبددت آماله وعاد مرة أخرى الى الحرب الاهلية ولا راحة للبلدان المجاورة التي تشعر بخاطر لون جديد من الشمولية ، والتي تعاني في الوقت الحاضر بالم وحسرة نتائج اشتباكات الحدود .

ان أمريكا اللاتينية التي تعبت من العنف الذي لا طائل من ورائه والتي تشعر بالاسى بسبب عقود من القهر حذرت من أن بزوغ عصر جديد من الحرية في القارة الامريكية أصبح يخيم عليه الصراع بين الشرق والغرب نتيجة للطريق الذي سارت فيه نيكاراغوا .

وهنا ظهرت مبادرة دبلوماسية لم يسبق لها مثيل وهي فريق كونتادورا . ان الهدف الذي تسعى اليه المكسيك وكولومبيا وبنما وفنزويلا نال احترام وتأييد العالم كله ، وبطبيعة الحال احترام وتأييد كوستاريكا . ولم يكن الهدف إلاّ توفير محفل لمساعدة دول أمريكا الوسطى على تعزيز الديمقراطيات والحرريات فيها . لقد أنشئ هذا المحفل للسعي الى المصالحة الداخلية بين شعب انخرط في صراع مسلح ولضمان وضع حد فوري للصراع الذي يدور أساسا بين الشرق والغرب . لقد أنشئ هذا المحفل من أجل تسهيل تفهم العالم للحاجة الى المعاملة الاقتصادية التفضيلية لأمريكا الوسطى . لقد أنشئ هذا الفريق باعتباره محفلا لاسراع بالتنمية الاقتصادية لأممنا ولتلطيف وقع مستودع المعاناة التي نشأت خلال حكم الدكتاتوريات .

انضمت الى مجموعة كونتادورا مجموعة الدعم التي تضم الحكومات الديمقراطية في الأرجنتين والبرازيل وبيرو واوروغواي . لقد رغبت امريكا اللاتينية بأسرها في التوحيد واحياء دعوة بوليفار المدوية من أجل الحرية . وقد جعلت مجموعة كونتادورا من نفسها طليعة امريكا اللاتينية التي رغبت في أن تسير متحدة نحو الحرية ومن أجل تحقيق الديمقراطية السياسية لجميع شعوبها ؛ وكان شعار راية السلام التي رفعتها هي "لا دكتاتورية بعد اليوم ، سواء من اليمين او من اليسار" .

ان حكومة نيكاراغوا لم تستمع الى رسالة الحرية التاريخية . ولم تقبل حكومة نيكاراغوا اليد الاخوية التي مدتها اليها كونتادورا . وعوضا عن ذلك سخرت محفل الحرية هذا لكسب الوقت وتعزيز الدولة العسكرية والاستبدادية في أراضيها .

ان كونتادورا لم تمت . وستواصل كوستاريكا تأييدها لجهودها ما دامت بارقة أمل موجودة . ونحبذ الحل السلمي وندعو الى أن يسود العقل والحكمة . وان لدينا تقليدا قائما على الحريات يدعونا الى أن نكون دعاة مسؤولين وواعين ، ولكننا اذا ادركنا ظهورنا الى هذا التقليد فإن مأساة الحرب ستعصف بنا ، وهي مأساة محكوم علينا أن نكون ضحية لها .

لقد اعلنت كوستاريكا عن حيادها في جميع الصراعات المسلحة في امريكا الوسطى . وستضمن حكومتي الاحترام لحيادها ، مستخدمة كل شجاعة يحتاج اليها الامر . وهذا بيناه بالاقوال والافعال ونرغب في ان نرى جميع الدول الكبرى تكف يدها عن منازعات امريكا الوسطى . ان كوستاريكا لا تحرض على إذكاء قوات خارجية لنار الحرب أو نشر الموت . وبينما يدعو العالم بأسره الى مزيد من النمو الاقتصادي فإن النمو الوحيد الذي نشهده في أرجاء واسعة من امريكا الوسطى هو نمو الفقر .

ولن اسمح لأي مجموعة مسلحة باستخدام أراضينا لشن الهجوم على البلدان المجاورة . ولن اسمح بذلك لأن كوستاريكا تحترم القانون الدولي . ولن اسمح بذلك ايضا لأن تواجد المجموعات المسلحة في أراضينا يشكل خطرا على أمننا القومي . وحيث انه لا يوجد لدينا جيش للدفاع عن انفسنا فإننا اذا فعلنا ذلك سنفقد كل شرعية في نظر المجتمع الدولي الذي أرسينا الدفاع عن سيادتنا على مبادئه . ولن اسمح بذلك

لان هذا الامتخدام لاراضي كوستاريكا يفضي الى الاتجار بالاسلحة والاتجار بالمخدرات .
ولن اسمح بذلك لان مركز كوستاريكا الادبي مقدس . ولن اسمح بذلك لان ابناء كوستاريكا
يؤمنون بالحلل السلمي وغير مستعدين لجعل ترابهم يداى باقدام الذين يدعون الى
سلك طرق العنف . ولن اسمح بذلك لان ابناء كوستاريكا لا يريدون الحرب على اراضيهم ولا
يريدون من يؤمنون بالحرب .

ان التزامنا هو التزام بالسلم والتنمية ونتطلع الى المزيد من البيوت لأمرنا
والمزيد من العمالة لقوتنا العاملة وهذا لا يتمشى مع الحرب .

وحيث اننا في كوستاريكا لا نعرف الخوف من الحرية فإننا لن نفقد شقتنا
بالحوار . لذلك ذهبنا الى اجتماع رؤساء امريكا الوسطى الذي عقد في اسكيبولوا
بفواتيمالا ، حيث أكدت امريكا الوسطى من جديد ايمانها بالديمقراطية والحرية . وقد
حذرت حكومة ماناغوا بأن الديمقراطية وحدها هي التي تحمي من المعاناة والحرب
اللتين نريد ان نتجنبهما .

وتؤيد كوستاريكا ايضا مبادرة الرئيس سريزو بشأن اقامة برلمان لامريكا
الوسطى . ولكننا لا نؤمن بهذا البرلمان إلا اذا كان تعبيرا حقيقيا عن النظم
الديمقراطية في كل دولة من دول امريكا الوسطى . ولا نقبل بمحفل اقليمي لا يخدم
إلا عملية اضاء الشرعية الدولية على الديكتاتوريات .

لقد اتهمت حكومة نيكاراغوا بلادي امام محكمة العدل الدولية في لاهاي بتواطؤ
حكومتي المفترض في اعمال حربية تشن من كوستاريكا . وهذا كمن به عيب ويتهم غيره
به . اننا نرفض هذا الاتهام بقوة .

وإننا سنذهب الى المحكمة في لاهاي للدفاع عن انفسنا . فمناورات الدعاية
التي يقوم بها نظام ماناغوا مألوفة لدينا . لقد سئنا من الحوارات التي يتغير
فيها كل شيء وسئنا من الوعود غير الصادقة بالتفاوض . اننا نريد العالم بأسره ان
يرى في لاهاي حقيقة نيكاراغوا الخفية التي خانت مرة اخرى ساندينو . منذ سبع سنوات
نهض ساندينو ليحتفل بحرية شعبه . وها هو اغتيل مرة اخرى .

لقد استقبلنا آفا مؤلفة من اللاجئين النيكاراغويين . ونحن ابنا كوستاريكا قلقون ازاء ترسيخ النظام الامتدادي المتمثل في الايديولوجية الماركسية على حدودنا . ويعرف شعبنا ان الحدود الجغرافية بين الغرب والشرق في اوروبا وفي مناطق اخرى من العالم تكلف ملايين طائلة من الدولارات تنفق على التسلح ونظم الدفاع والاحلاف العسكرية .

هل بوسع العالم ان يفهم اننا في كوستاريكا ليس لدينا رغبة على الإطلاق فسي النظر في امكانية اعادة انشاء القوات المسلحة ؟ هل بوسع العالم ان يفهم اننا لا نرغب في استمرار استقبال موجة اثر موجة من اللاجئين ؟

انني اطلب من العالم ان يفهم واطلب من الدول الكبرى ، بغض النظر عن ايديولوجيتها ، ان تفهم ان إقامة حلف في الامريكيتين للديمقراطية وللتعددية وللحرية تفيد البشرية جمعاء وتمزز السلم في جميع ارجاء العالم .

لقد حضرت الى هنا مفوضا من شعبي لمناقشة شواغلنا المتعلقة بالاقتصاد العالمي ولبحث مقترحاتنا بشأن التوصل الى تنمية اكثر انسانية . وفي هذه المرحلة المصيبة من تاريخنا نود ان نسجل صفحة صريحة وصادقة بصورة خاصة . لهذا نحتاج الى ملم مضمون لبلادنا وهيكل اقتصادي دولي اكثر انصافا .

إننا أولا وأخيرا نتوجس خيفة من ان عودة الديمقراطية السياسية الى الامريكيتين قد لا تكون محبوبة بنظام اقتصادي دولي اكثر انصافا .

لقد ادهشنا التناقض الظاهري المتمثل في ان بعض أقسى القيود الاقتصادية التي يمكن ان تذكر منذ الازمة التي حدثت في الثلاثينات من هذا القرن تفرض حاليا على امريكا اللاتينية . وسيكون من الصعب على التاريخ ان يسجل ان الكثير من الدول الصناعية كانت حليلة لامريكا اللاتينية في جهودها الرامية الى احلال الديمقراطية . وعلى احسن تقدير سينظر اليها بوصفها متفرجة غير مبالية بالعملية التي لا يساوي قلقها عليها إلا كسرا مغيرا من قلقها على البنوك الدولية الخاصة .

وفي ماضي امريكا اللاتينية القريب شهدنا كيف داعب المصرفيون الاكفاء احلام العظمة في نفوس الجنرالات الذين قيدوا الحريات في كثير من البلدان . ومنذ فترة قصيرة تنافست البنوك الدولية بخرافة على اقراض المستبدين . وها هي اليوم توحد جهودها للحصول من الديمقراطيات . فبالامر لم تكن تهتم بكون اموالها تحافظ على حكم المستبدين ، وهي اليوم لا تكثر بجمانة من يدفعون الثمن من حريتهم .

وليس من حق أحد أن يستند إلى أسباب سياسية بغية ارتكاب أعمال غير أخلاقية ، فإن هذا المسلك يعد إهانة لكرامتنا جميعا كما يعرّض العلاقات الدولية المتحضرة للخطر .

إن عنف المجتمع الدولي في تحصيل ديونه يتنافى مع روح الاخلاص والشعور بالمسؤولية التي التزمت بها بلدان العالم الثالث عندما كرمت جهودها لتوطيد خططها لتحقيق حريتها السياسية . ولا تستند كل هذه الجهود إلى نفس المعايير الأخلاقية . فلماذا يعتبر نادي باريسي شرعيا ولا يطبق نفس الشيء على نادي قرطاجنة أو بوينس آيرس ؟ لماذا يكون من الحكمة ومن الملائم أن تجتمع لجنة تنسيق البنوك الخاصة ، التي بوسعها أن تملئ شروطا على الدول المدينة ، بينما يكون من الخطورة بمكان أن يجتمع رؤساء البنوك المركزية لدولنا وأن يخططوا لعمل مشترك ؟

ومما يشير قلقنا أن التعددية ، التي كانت أداة تقليدية لتعزيز استقلال أمننا ، كبيرها وصغيرها ، تستغل الآن لمأرب مفاير . فالشروط الاقتصادية التي تفرض على العالم الثالث من الضخامة بحيث لا تجرؤ الأمم المتقدمة ذاتها على فرضها بشكل ثنائي . ولهذا لجأت إلى بعض المنظمات المتعددة الأطراف . وهذا خطأ سياسي جسيم قد يؤدي إلى أخطر العواقب إن لم يصحح على الفور .

ويشير قلقنا أيضا ما تبديه بعض الأمم القوية من عدم الارتياح لمسألة المساواة السياسية برمتها بين جميع الدول . ويبدو ، أن ذلك قد انعكس ، جزئيا على الأقل ، على الأزمة المالية التي تحيق بالأمم المتحدة . ويبدو أن الأمم الصغيرة والضعيفة لا يعترف لها بحق الحوار على قدم المساواة ، أي الحوار الخالي من أي قيود أو شروط . وترغب حكومتنا في أن نجد حلا سريعا للمشاكل المالية التي تعاني منها المنظمة . وفي هذا الصدد ، فإن بلدي ادراكا منه لصعوبة تحقيق ذلك ، يوافق على أن يسهم بنصيبه ، بأمل أن تستمر بذور المساواة في النمو في هذا المحفل الذي يعد قلعة السلم العالمي الدائم .

وسوف تظلع كوستاريكا بالتزاماتها الدولية ، ولكنها تقترح بعض التعديلات على قواعد اللعبة ، اذ لابد من اجراء بعض التغييرات : فالبلدان التي تتحمل اعباء ديون ثقيلة ينبغي ان تعطى الفرصة للنمو حتى تستطيع سداد ديونها بدلا من ان تجبر على الدفع الان مع تجاهل تام لافقارها المستمر . وبهذا نتفادى المرارة التي يشعر بها الضعفاء ونقلل من صلف الاقوياء . ومن الاهمية بمكان ان ندافع عن الترتيبات المتعددة الاطراف في كل اجهزة الامم المتحدة . غير اننا نشجب وكالاتها التي تميل الى محاباة عدد قليل من الامم ، او لا تؤيد إلا استراتيجيات انمائية معينة ، مما يضر بالتنوع الذي يثري العالم .

ولا يجوز ان نسمح بالاستمرار في التشكيك في جدوى المساعدة من اجل الاسكان او المحة او الغذاء بينما توزع القروض ذات اليمين وذات الشمال من اجل شراء طائرات القتال وملابس الجنود . ودعونا لا نسمح مرة أخرى بأن تنعكس الاختلالات القائمة في العالم الصناعي في صورة فقر أكثر وكرب مبرح في العالم الثالث . وينبغي ان نتقاسم على نحو عادل تكلفة اخطاء الماضي . وينبغي ان يعود على وجه السرعة أمل التنمية الى الامم الضعيفة .

لقد اضطررنا في السنوات الاخيرة ، في الامم الكبيرة والصغيرة ، الى النظر الى المشاكل العالمية بمنظار مجتمع البنوك الدولية الذي ساعد على خلق تلك المشاكل . وبذلك جعلنا العالم صغيرا ، وعلينا ان نمد بصرنا الى ما هو أبعد من نظرة البنوك ، وان نرى نضال الشعوب من اجل السلم والحرية ، وأن ندرك قيمته في قهر الفقر وضمان احترام حقوق الانسان في كل ركن من اركان العالم . فكم من قضية نبيلة انحطت قيمتها عندما خضعت لنظرة رجل المال . ودعونا نستجيب مرة أخرى لتلك القضايا النبيلة حتى نرى العالم برؤية جديدة . ولا ينبغي ان نخشى تلك النظرة الوحيدة التي يمكن ان تؤدي بنا الى سلم دائم ومستقر ، نظرتنا الى عالم يناضل في تضامن من اجل التحرر من البؤس والفاقة .

إن ما حققناه كشمب يمكن أن يفسر الى حد كبير أن أجدادنا جعلوا من التعليم أهم أهدافنا القومية . وقد علمتنا التجربة أن اتاحة التعليم للجميع وتحسين نوعية الحياة الاسرية يفتحان الطريق أمام التقدم حتى في ظل مواردنا المحدودة والمتواضعة . لقد تعلمنا أننا بملوكننا هذا الطريق نعزز ديمقراطيتنا ونوسع من آفاق حرياتنا .

ونحن نواجه اليوم ، مثل الغالبية العظمى من البلدان ، ظروفًا غير مواتية . إلا أننا لا نعتقد أن تلك المحنة يمكنها بأي حال أن تكون سببًا في أن نتخلى عن الحساسية الاجتماعية في السعي من أجل ايجاد حلول للمشاكل الانمائية . ولا يمكننا أن نهرب من التحدي الذي يواجهنا لجعل اقتصادنا أكثر كفاية وتطويره لمواجهة الظروف الجديدة . ولكننا نستطيع مع ذلك ، أن نختار سبيلًا يؤدي الى ذلك الهدف دون أن يؤدي الى انتشار البطالة أو الى تقييد الحريات . ويمكننا أن نختار سبيلًا يحافظ على السلم الاجتماعي ، أولاً وقبل كل شيء . فنحن نريد أن نعزز القوة الوحيدة التي تمكننا من النمو في حرية .

لقد أخذنا ببرنامج يجعل من شبابنا الوطني دعامة للتقدم . كما أننا ملتزمون باستيعاب التكنولوجيات الجديدة التي تعزز التنمية . ونحن نسعى الى ادماج المرأة في عملية الانتاج بصورة كاملة ، وعلى قدم المساواة التامة مع الرجل في الحقوق والمسؤوليات . ولقد أعلنًا في بلدنا أنه لن يكون هناك فلاح بلا أرض ولن تكون هناك أرض بلا فلاحين .

وقد ركزنا كل جهد من أجل مواجهة تحد وطني يتجاوز أي أهداف حزبية ، إذ أننا نرغب في حل مشكلة توفير المساكن للآلاف من الأسر الفقيرة ، وسوف نحلها .

وهذه الأولوية المقررة لهدف الامكان تتفق مع اعلان سنة ١٩٨٧ السنة الدولية لايواء من لا مسكن لهم . وسوف تثبت كوستاريكا أنه من الممكن القضاء على عار مدن

الاكواخ عندما نعمل سويا في تخامن . وهذه السنة ، ١٩٨٦ ، هي السنة التي كرمها المجتمع الدولي للسلم . وقد جاءت المبادرة من أجل ذلك من جانب بلدي . وأستطيع أن أقول باعتزاز أنه بالرغم من الظروف غير المواتية ، وبالرغم من التحرشات السخيفة ، فإن كوستاريكا عززت ما تتمتع به من سلم . وسوف نحرز نجاحا أيضا في مجال الاسكان . وأرجو أن أعود الى هنا مرة أخرى بعد أربع سنوات ، في نهاية مدة رئاستي ، لأخبر الجمعية بأن مدن الاكواخ في بلدي لم تعد إلا ذكرى خزيئة تنتمي الى الماضي . وأود أن آتي الى هنا أيضا لأخبر الممثلين بأننا سويا نشرنا السلم في جميع أنحاء امريكا الوسطى .

إنني آتي الى هنا من أمة تطالب بالنضال من أجل أن تعود مبادئ العقل ، قولا وعملا ، في العلاقات الدولية . وتعلم كوستاريكا أن الفجوة بين ما يقال وما ينفذ قد ازدادت اتساعا في السنوات القليلة الماضية .

فما زالت البيئة آخذة في التدهور . والجوع والفقر يزدادان . والتسلح والقدرة التدميرية لآلة الحرب تتعاظم . والحمائية تتزايد في الدول القوية - وهي نفس تلك الدول التي تطالب بضرورة قيام تجارة حرة . وعبارات التضامن الدولي تتردد بالتبادل ، بينهما تتناقض المساعدة الاقتصادية .

ولا تزال الأمم الفنية تنأى بنفسها عن الأمم الفقيرة . وقد شملت الانسانية بالتكنولوجيات التي تسبب الفناء ، لأنها تستخدمها دون أن تملك القدرة على السيطرة عليها . وفي كل يوم نجتمع ، نستنكر ما نراه من أن أهدافنا تتناقض مع ما يحدث حقا في العالم . ولكننا لا يجوز أن نتخلى عن ايماننا ، فلولا وجود الأمم المتحدة ، لكانت الفجوات التي أشرت اليها أكثر اتساعا .

وباسم كوستاريكا ، ينبغي أن أؤكد مرة أخرى أننا نؤيد كل مبادرة لنزع السلاح . فقد أصبح السباق النووي نفسه مرحا هائلا يشهد على ما أصيب به الاقوياء من فقد القدرة على الابداع .

وبقوة وايمان مجدد في البشرية ، تدعو كوستاريكا الى ادانة جميع اشكال التمييز العنصري ، التي من شأنها الحط من شان الانسان والامانة الى الحضارة . وقبل اسابيع قليلة قطعت حكومتي علاقاتها الدبلوماسية مع نظام جنوب افريقيا . وقد فعلنا ذلك اعتقادا منا بأنه ينبغي تكثيف الضغوط ، بجميع الوسائل السلمية ، من أجل وضع حد لهذه الممارسات المهينة .

وأود أن أكرر هنا الإعراب عن أملنا في أن يجري حوار عاجل بين الأرجنتين وبريطانيا العظمى لحل مسألة السيادة على جزر مالفيناس .

ونحن نؤيد القضاء السريع على البقايا الباقية من الاستعمار . وقد حان الوقت لكي تخلص فكرة الاقاليم فيما وراء البحار مكانها لفكرة حرية الشعوب ، تلك الحرية التي ما فتئت تسمى اليها شعوب تلك الاقاليم منذ سنوات طويلة .

ويشهد العالم في الوقت الحاضر مرة أخرى احتدام الإرهاب بقسوته التي لا ترحم . ومن الأمور التي لا تفتقر أن يقع رجل يدعو للسلم ذو شخصية مرموقة وعظيمة ، هو رئيس وزراء السويد الراحل ، اولوف بالم - الذي أشيد بذكراه - ضحية للعنف المتطرف الفاسم . ونرى أننا ينبغي أن نركز جميع طاقاتنا من أجل ايجاد السبل الكفيلة بمكافحة هذه الممارسات .

وقد يكون من المستحسن أن تدرس الأمم المتحدة امكانية انشاء فرقة دولية للتصدي للإرهاب . ومن الضروري أن نكافح تلك الممارسة التي تنال من كل ما هو عزيز على قلوبنا . ونكرر إننا ندين جميع اشكال الإرهاب أيا كان مصدره أو الاشكال التي يتخذها .

وأؤكد ثانية في هذا المحفل ان كوستاريكا ترى أن الحرب ضد العقاقير ينبغي أن تكون قضية مشتركة للمجتمع الدولي . والاتجار بالمخدرات هو أكبر جريمة ترتكب في حق شباب العالم كله .

وأؤكد من جديد رغبة كوستاريكا في أن يولي المجتمع العالمي الأولوية القصوى للقضاء على الجوع في افريقيا . فهناك قنبلة نووية مشابهة لقنبلة هيروشيما تنفجر

في صمت كل يوم ، وتتمثل تلك القنبلة في نقص الاغذية الذي يقتل ويهدم ابدان وعقول الرجال والنساء والاطفال .

واؤكد هنا من جديد إيمان كوستاريكا بالحوار ، وأحث هذا المحفل أن يفتح الباب أمام جميع الدول التي تحترم الميثاق . فلن يترتب على الحوار غير المساهمة في الحل السلمي للمشاكل والحد من احتمالات استخدام العنف . لذلك فإن بلدي يؤكد من جديد ثقته في ان محفل الأمم المتحدة هذا سيمكن دولتي كوريا من أن يجدا السبيل للمصالحة في المستقبل القريب .

ان اللاجئين لأسباب سياسية أو اقتصادية يشكلون جراحا أخرى يثن بها جسد هذا العالم . وهذه الجراح ظاهرة في بلدي . وأود هنا أن اشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ولجنة الهجرة الدولية . وتحتاج كوستاريكا الى المزيد من العون لعلاج مشاكل اللاجئين التي تواجهها في الوقت الحالي .

ونحن نؤيد جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل ايجاد حلول سلمية في الشرق الأوسط . ونتساءل الى متى ستستمر المعاناة التي لا موجب لها قبل أن يعمود التعقل والحوار الى تلك المنطقة . وتتمنى كوستاريكا أيضا أن تنتهي قريبا الحروب بين ايران والعراق . إذ لا يمكن أن يكون هناك أي تبرير تاريخي للموت والدمار اللذين ينتجان عن التعمت .

وكوستاريكا تؤيد استقلال ناميبيا دون قيد أو شرط . ونتطلع أيضا الى التحرير الغوري لكل من كمبوتشيا وافغانستان .

واسمحوا لي أن اعرب عن امتناني للأمين العام للأمم المتحدة ، السيد بيريز دي كوييار ، ولهذه المنظمة على جهودها الدؤوبة لخدمة السلم . وما دام هذا المحفل قائما فلن يكون هناك من يتناسى الملة القائمة بين السلم والتنمية . وما دمننا لا ننسى تلك الملة فستصبح قضيتنا المشتركة جميعا هي مكافحة الفقر والدفاع عن حقوق الانسان بغض النظر عن الحدود فيما بين الدول والقضاء على الخوف من الحرية من نفوس جميع الشعوب .

وعلى الرغم من المصائب التي نكبنا بها في السنوات الاخيرة ، وعلى الرغم من الاخطار التي تحلق فوق امريكا الوسطى ، وعلى الرغم من المظالم المتزايدة في العالم ، فإن كوستاريكا تؤكد من جديد ايمانها الذي لا يتزعزع بتحسين احوال البشرية ، حيث ان ارواح الشعوب تغذيها الحرية والديمقراطية والسلام .

واليوم ، اكثر من أي وقت مضى ، ينبغي ان ندافع عن القضايا النبيلة التي تعيش في نفوس الشعوب ، وأن نقضي على الخوف تعزيزا للحرية .

واسمحو لي أن اختتم بياني بأن أستشهد باعتزاز بكلمات الشاعر الاسباني العظيم ميغيل ارنانديس :

"أوصد الابواب أيها السجن وضع الاقفال .

واحتجز هذا الرجل ، ولكنك لن تكبل روحه .

ان المفاتيح كثيرة ، والاقفال كثيرة ، والمظالم كثيرة ؛

لكنك لن تستطيع أن تكبل روحه" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أذكر

رئيس جمهورية كوستاريكا على البيان الهام الذي أدلى به .

اصطحب السيد اوسكار ارياس مانشيز ، رئيس جمهورية كوستاريكا الى خارج قاعة

الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد كلارك (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحو لي بادئ

ذي بدء أن اهنئكم ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة وأن اتعهد لكم بكامل تأييد كندا .

وأود أيضا ان أعبر عن تمنياتي الطيبة للسيد الامين العام بعد العملية

الجراحية التي أجريت له أخيرا . وان تغانيه وشجاعته لهما إلهام لنا جميعا ، ونحن نشكره وسنواصل الاعتماد على قيادته .

وقد وصفت كندا في خطابي الاول في الجمعية العامة قبل عامين ، بأنها "صديقا" للأمم المتحدة . وفي الحقيقة نحن أكثر من ذلك . ففي اعتقادنا أن هذه المؤسسة محفل أساسي بالنسبة لسلامة العالم ، ونحن ندافع عنها حتى اذا كانت اجراءاتها خاطئة أو مشيرة للفضب أو تتصف بالحقاقة . وتأتي بلادنا في المرتبة الثلاثين من العالم من حيث تعداد سكانها ، ولكنها الرابعة من حيث حجم مساهماتها المالية في منظومة الأمم المتحدة . وهذا الالتزام من جانب كندا لن يتغير بأي شكل من الاشكال . ولكن التزامنا وحده - والالتزام بلدان أخرى مثلنا - لن يحمي المنظمة من تآكل الاحترام الذي يعمل ببطء على اضعاف المنظمة التي بنيناها من أجل توحيد العالم .

وعندما اجتمعنا في العام الماضي للاحتفال بالذكرى الأربعين ، كانت تواجهنا مفارقة محزنة ، هي أن الأمم المتحدة زادت ضرورتها وقلت فعاليتها .

فمن منا لا يستطيع أن يعدد الكثير من المسائل التي ينبغي تناولها وحلها هنا والتي ظلت دون حل ؟ ومن منا لم يفكر في إحالة قضية ما الى هذا المحفل ولكنه تراجع خشية ألا يترتب على المناقشة غير تصعيد الخلافات ؟ ونحن نعلم جيدا أن هذا المحفل هو المكان الملائم لمعالجة القضايا ذات الأهمية العالمية ، ولكننا في أحيان كثيرة لا نعمل على إشارة تلك القضايا . وما هذا إلا تعبير عن خوفنا ، مما دفعنا الى مزيد والمزيد من التكتلات والعمل على أساس شنائي وحتى العمل على أساس تعدد الاطراف .

(تكلّم بالفرنسية)

وخلال انعقاد دورة الجمعية العامة في الربيع الماضي ، تبين لنا بأن بعضنا لم يقتنع بعد بضرورة الاصلاح . ومن جهتي ، لم ألاحظ الكف عن استخدام الشعارات الطنانة أو احراز أي تقدم في السعي الى بلوغ التوافق في الآراء - وكان الاستثناء ان الوحيدان - وكانا خليقين بأن يكونا القاعدة - القرارات التي اتخذت بتوافق الآراء فيما يتعلق بمحاربة الارهاب وبشان تحسين الحالة في افريقيا . ولكن حتى تلك القرارات لم تكن سوى البداية لتحقيق أغراضها .

وكنت سأغتبط للغاية لو امتطعت القول بأننا قد جددنا التزامنا بالاهداف الاساسية للميثاق وأعدنا الحيوية الى هذه المنظمة . وبطبيعة الحال ، لم يكن ممن المتوقع أن يتحقق ذلك خلال عام واحد ، وإن كانت هذه الفترة كافية لاحراز تقدم . وعلى العكس من ذلك ، اشدت الأزمة المالية التي تهدد المنظمة ، وعبر البعض عن شكوك جديدة بشأن جدواها .

(واصل الكلام بالانكليزية)

ونحن بحاجة الى الاملاح على جبهتين - احدهما مالية والاخرى سياسية . وتبدأ هذه الدورة مداولاتها بالنظر في تقرير فريق الخبراء ، رفيع المستوى عن ادارة وتمويل الامم المتحدة . والخبراء الثمانية عشر جديرون بشكرنا . وهناك بعض التوصيات التي قد تماحك فيها كندا ، ولكن ليس هذا وقت المباحكات . وينبغي قبول هذه التوصيات دون تغيير وتطبيقها في أسرع وقت ممكن . فهي ستعزز من التدابير الهامة للاملاح المالي التي سبق أن اتخذها الأمين العام . والموضوع الهام الوحيد الذي يحتاج مزيدا من المناقشات هو موضوع التخطيط ووضع الميزانية . ومن الواضح أن بيننا اختلافاً في الرأي ولكننا ينبغي أن نجد أرضية مشتركة والا تعرضت عملية الاملاح بأسرها للخطر . وسيكون قبولنا أو رفضنا لتقرير فريق الثمانية عشر محكاً لالتزامنا بتجديد قدرة الامم المتحدة على الوفاء بولايتها .

ومن العوامل التي تعمل على تضخم ميزانيتنا إقبالها ببرامج انتهى أوانها أو أميئ توجيهها . واذا أجري استعراض دقيق لتلك البرامج فسيكون في الوسع تحرير موارد لتلبية الحاجات التي أهملت لوقت طويل . ومن بينها مجالات انمائية هامة ، ففي مقدمتها تعزيز دور المرأة وحقوق الانسان بمفحة عامة .

وينبغي أن نتناول أيضا مسألة المتأخرات والمبالغ المحجوزة التي تصل في الوقت الحاضر الى ٤٠٠ مليون دولار . وقد قيد هذا العجز المنظمة الى حد كبير . وقد يمكن حل مشكلة المتأخرات بوضع جدول محدد ومرن بعض الشيء للسداد . لكن المسألة الأكثر أهمية هي مسألة المبالغ المحجوزة والتي تعرف الجمعية أنها تهدد بشل المنظمة

ماليا هذا العام . ونحن نناشد تلك الدول التي تحتجز مدفوعاتنا أن تحذو حذو جمهورية الصين الشعبية التي أعلنت ، دون أي تغيير في "مواقفها المبدئية الشابتة" ، دفع مبالغ محتجزة متراكمة تبلغ ٤,٤ مليون دولار .

وان اعتماد تقرير فريق الـ ١٨ وتسوية مسألة المتأخرات والمبالغ المحجوزة من شأنهما أن يعالجا نصف المشكلة . والنصف الآخر للمشكلة هو الأكثر أهمية وهو ببساطة أنه ليس هناك سبيل للتهرب من حقيقة أن التأييد العالمي لهذه المؤسسة يتوقف على أدائها . وقد يكون هناك من يعتقد أنه إذا كانت خزانة المنظمة عامرة لسار كل شيء على ما يرام . ولكن الشيء المؤكد أن المنظمة في حاجة الى اصلاح سياسي قدر حاجتها الى اصلاح مالي .

ويتهددنا الخطر بأن نتحول الى صورة مسموخة للامال التي عقدت علينا في عام ١٩٤٥ . كان من المفروض أن تكون هذه المنظمة محفلا تتخذ فيه القرارات الصعبة ولكنها أصبحت أداة لتجنب اتخاذ تلك القرارات . فعندما تكون هناك أزمة تجري مناقشات لا تنتهي . وعندما تقتضي الحاجة التوصل الى حل وسط فاننا نصوغ قرارات لا يمكن الاتفاق عليها .

وجماهيرنا جماهير معقولة ، فهي تريد السلم والازدهار والعدالة ، وهي تحكم على الامم المتحدة بما ننجزه معا وليس بما يقوله كل منا على حده . فشعوبنا ترييد النتائج وليس الخطابات . وهي تسمعنا نردد بشكل دائم حاجتنا الى الإنجاز ، ولكننا اذا توقفنا عن الإنصات لانفسنا فستتوقف هي أيضا عن الإنصات الينا عما قرييب . والاصلاحات التي يجب البدء بها هي الاملاحات الادارية والمالية . ومن الواضح ، ان تنظيم بيتنا لن يؤدي الي تنظيم العالم بأسره ، ولكنه سيحمي ويعزز المنظمة الوحيدة القادرة على ذلك . إن كندا صديق حميم للامم المتحدة ، ولكن الكنديين الذين يبذلون التضحيات في وطنهم لا يودون أن تستخدم أموالهم هنا بصورة لا تتسم بالكفاءة .

ولاشك في أنه ستكون هناك مقاومة للإصلاح . فذلك يحدث على الدوام . وعلينا إما أن نتغلب عليها أو أن نعود إلى الظلام الذي خرجنا منه في ١٩٤٥ مفعمين بالأمال . ولا أعتقد أن أحدا منا يقبل هذا المصير برباطة جأش . ولا يزعم أحد منا أن الأمم المتحدة حتى وإن تم إصلاحها بشكل كامل ، ستقضي على العنصرية وتحقق ازدهارا اقتصاديا شاملا وتنهى بمعة عاجلة كل الصراعات الاقليمية . ومع ذلك ، نحن نعلم جميعا ما يمكن أن تحققه اتفاقات الأمم المتحدة للسلم الدولي والازدهار والتقدم الاجتماعي . ويكفي أن نذكر كمثال على ذلك القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وقانون البحار وعلان حقوق الانسان والمعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان .

(تكلم بالفرنسية)

وفي هذه السنة الدولية للسلم ، سيكون الحكم علينا أكثر من أي وقت مضى تبعا لانجازاتنا في مجال نزع السلاح والحد من الاسلحة . ولاشك في أن كل أعضاء المجتمع الدولي يرحبون كما رحبت كندا باستئناف الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وقد أبلغنا الرئيس ريفان بتبادل الرسائل بينه وبين الامين العام غورباتشوف بشأن مقترحات جديدة للحد من الاسلحة . ونحن نرحب بهذا الاشتراك المباشر والمفتوح من جانب الزعيمين في عملية المفاوضات . وكذلك أسهمت المحادثات التي دارت في الاسبوع الماضي بين وزير الخارجية الامريكية ، السيد هولتز ونظيره السوفياتي ، السيد شفرنادزه ، في تحسين مناخ العلاقات بين الدولتين العظميين . ويحدونا جميعا الأمل بأن استئناف المفاوضات بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي في جنيف بشأن تحديد الاسلحة النووية واستخدام الفضاء للأغراض السلمية سيؤدي الى تحقيق بعض التقدم . ويشجعنا على ذلك المرونة التي أبدتها الطرفين في الآونة الاخيرة في جهودهما لتحقيق الأهداف المشتركة بشأن التخفيضات الكبيرة في الاسلحة النووية ، وهي التخفيضات التي من شأنها أن تعزز التوازن الاستراتيجي والامن الدولي .

(واصل الكلام بالانكليزية)

بيد أن التركيز الحالي على تخفيض الاسلحة النووية لا ينبغي أن يصرّف انظارنا عن ضرورة تحقيق تقدم مماثل في ميدان الحد من الاسلحة التقليدية . وقد عززت نتائج مؤتمر ستكهولم لبناء الثقة وتدابير الامن ونزع السلاح في أوروبا قوة الدفع في اتجاه أمن أفضل وتعاون أكبر في العلاقات بين الشرق والغرب . ويمثل مؤتمر ستكهولم انجازا هاما في بدء مرحلة جديدة للتعامل المريح والمأمون فيما يخص الشؤون العسكرية في أوروبا .

وكان الاتفاق على اجراءات التفتيش الموضوعي في الجو والبر انجازا رائعا يمكن ان يكون سابقة مشمرة تفيد المفاوضات الاخرى بشأن تحديد الاسلحة . وكندا بما لها من باع طويل في النهوض بحلول التحقق البناء ، تشعر بارتياح خاص لاسهامها في احراز تلك النتيجة ، فمن شأنها ان تيسر التحرك صوب التفاوض بشأن اتخاذ مزيد من التدابير واسعة النطاق في مجال الحد من الاسلحة وتقيدها .

ولابد ان تكون بوادر الامل هذه حافزا للأمم المتحدة على معالجة الطائفة العريضة من المسائل المطروحة عليها فيما يتعلق بتحديد الاسلحة . إذ ان احراز تقدم بشأن أي مسألة منها يمكن ان يفسح المجال للتقدم في غيرها .

وسوف تعمل كندا جاهدة في سبيل حظر الاسلحة الكيماوية . وسنواصل العمل على كفالة تطوير استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية . وسنسى الى النهوض بدور نشط في تعزيز معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وستدعم كندا فرض حظر شامل على التجارب النووية . فذلك هدف جوهري يمكن الان بل وينبغي ان تتخذ خطوات ملموسة لبلوغه . وكندا ترحب بما أعلنه الرئيس ريفان من استعداد الولايات المتحدة الامريكية لان تبادر أولا بالتصديق على معاهدة تضع حدا أقصى للتجارب المسموح بها ومعاهدة بشأن التفجيرات النووية السلمية ثم يمكن بعد ذلك اتخاذ تدابير أخرى لزيادة الحد من التجارب النووية وصولا الى الفائها .

ونحن نحث كل الامم على التعاون بل والمشاركة في استنباط تقنيات التحقق الضرورية لتوفير ما يلزم من ثقة للتصديق على تلك الاتفاقات التي ستمكننا من تدبير الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها في كل مجالات تحديد الاسلحة . وذلك لان التحقق لا يقتصر على كونه مسألة قدرة تقنية وانما هو مسألة إرادة سياسية للتوصل الى اتفاق بشأن استعمال التكنولوجيات والتقنيات . وبهذه الروح وبالتعاون مع الآخرين ستواصل كندا العمل بنشاط لاحراز تقدم حقيقي في مجال التحقق .

وشمة مهمة أخرى دقيقة للغاية تواجه الأمم المتحدة وهي دعم النظام الدولي للتجارة والمدفوعات الواقع تحت ضغط شديد وحفز النمو الذي تحتاجه معظم بلدان العالم النامي . وقد تحقق قدر من التقدم في هذا السبيل . وتستمد كندا التشجيع من التحرك صوب وضع خطة بيكر ومن اتفاق بلدان القمة الاقتصادية المعقودة في طوكيو على تنسيق سياساتها الاقتصادية بشكل أكثر فعالية ، ونحن نرحب بما توصلت إليه بلدان الاتفاق العام للتجارة والتعريفية الجمركية (الغات) من اتفاق اجماعي بشأن استهلال جولة جديدة - جولة أوروغواي - من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف . فكل هذه بوادر مشجعة تنم عن تزايد الاعتراف بوجود العمل سويا لاقامة نظام اقتصادي دولي سليم ومنمف* .

ومن أسباب وجود هذه المنظمة أن تعمل على ايجاد عالم أكثر انسانية . الا أن أبسط حقوق الانسان المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ووثائق حقوق الانسان تنتهك باستمرار وبصورة صارخة في عدد من البلدان الاعضاء . وتقرير منظمة العفو الدولية هي ادانة دافعة لعصرنا . ففي أفغانستان يعاني شعب بأسره من الطفيان وقد تحول الملايين من أبنائه الى لاجئين . ولا يكاد يمر يوم دون أن نسمع عن أشخاص يعذبون ويقتلون بسبب معتقداتهم السياسية والدينية في جميع أنحاء العالم .

ومن أبرز الاتجاهات التي أشارت الالف في العام الماضي تردى الحالة في جنوب افريقيا . فحكومة ذلك البلد تتعننت في رفضها القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض واتباع نظام يحترم حقوق الانسان ويسري على شعبها بأسره ، وبدلا من ذلك فرضت حالة الطوارئ التعسفية وسقط مئات من القتلى واعتقل أكثر من عشرة آلاف شخص .

ولن يكون لسياسات حكومة جنوب افريقيا القمعية من نتيجة سوى العنف ، ولاهد وأن تفضي في نهاية المطاف الى طوفان يجتاح كل سكان ذلك البلد البيض منهم وغير البيض . مما يعد أمرا مفجعا بالنسبة لبلد تتوافر فيه الموارد البشرية والمادية .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كباندا (رواندا) .

وقد سعت كندا الى تكثيف ضغط المجتمع الدولي على نظام الفصل العنصري ، وأسهمت في تعبئة الطاقات الخاصة للكمونولث في محاولة لوقف تدمير الجنوب الافريقي . وتنفذ كندا كل الجزاءات التي اتفق عليها زعماء الكمونولث الستة في الشهر الماضي في لندن . ولكن الضغوط لن تحقق فعاليتها التامة إلا اذا اتخذ المجتمع الدولي موقفا موحدا ، واني أحث كل البلدان ، ولاسيما البلدان التي تقيم علاقات اقتصادية هامة مع جنوب افريقيا ، على تنفيذ مزيد من التدابير الملموسة على وجه الاستعجال .

(تكلّم بالفرنسية)

إن الإرهاب الدولي يهددنا جميعا ومن ثم ينبغي أن نتعاون على محاربته . وقد حددت الأمم المتحدة ذلك الهدف وحققت ذلك الغرض في العام الماضي ، وهو ما ينبغي أن تتبعه في كل أنشطتها . وجميع الدول الاعضاء متفقة فيما يتعلق بالتهديد الذي ينطوي عليه الارهاب الدولي ، ففي الدورة الماضية لمجلس الامن أدان المجلس بالاجماع ودون لبس عمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن . وفي الدورة ذاتها أدانت الجمعية العامة بالاجماع كل الاعمال والاساليب والممارسات الارهابية أيا كان مرتكبها ومكان وقوعها ، وفي ذلك الوقت تصدت المنظمة للموقف على نحو يثير الاعجاب .

وينبغي ، بالطبع ، أن يقترن اعلان هذه المواقف بتدابير ملموسة ومحددة . ومن ثم قامت كندا مع المنظمة الدولية للطيران المدني بمبادرة تستهدف تدعيم هيكل القانون الدولي لمكافحة الارهاب . ونحن نقترح ابرام اتفاق تتعهد جميع الاطراف بموجبه بملاحقة وتسليم كل من يرتكب أعمال عنف في المطارات الدولية . واني على ثقة من أن المجتمع الدولي سيمنح تلك المبادرة تأييده الكامل . كما أنني على يقين من أن الارادة الجماعية لاعضاء الأمم المتحدة والتي تتبدى في اتخاذ تدابير ملموسة من هذا النوع ستكون عنصرا حاسما في كفاحنا المشترك ضد تلك الآونة .

(ثم واصل كلمته بالانكليزية)

لقد اقتصر على تناول عدد ضئيل من المسائل التي ستصدي لها الأمم المتحدة

في هذه الدورة وفي الدورات المقبلة . ومهما كانت صعوبة هذه المسائل فاني على ثقة من أن هذه المؤسسة يمكن أن تفي باحتياجاتنا على خير وجه ، وما علينا إلا أن نزودها بالوسائل ونحدد لها الاتجاه . والكنديون يريدون للأمم المتحدة أن تكون قوية وقادرة على معالجة القضايا العالمية بأسلوب عملي وفعال . وسوف يفتنم الوفد الكندي في هذه الدورة كل فرصة ليتعاون في تحقيق ذلك الهدف مع الدول التي لديها أفكار مماثلة . وإذا كنت قد أفضت في الحديث عن الحاجة إلى الإصلاح ، فانما يرجع ذلك إلى اقتناعي بأن ذلك الأمر مازال في متناولنا .

ولا أجد خيرا من كلمات سلفي الكندي الموقر ليستر بيرسون لاختتم بها بياني .
فقد قال في الدورة الثامنة عشر للجمعية العامة المعقودة عام ١٩٦٣ :

"إن الأمم المتحدة هي وحدها التي تخدمنا جميعا . فهي توفر التجمع العالمي الوحيد الذي يكفل الحماية والارتقاء لحقوق الانسان وحيرياته والرفاه الانساني والحد من أسباب الصراع وازالته ... وسيكون اضطلاعها بذلك الدور العظيم ووفائها بمسؤولياتها الجسام مرهونا بنا . ففشل الأمم المتحدة هو فشل الحكومات الاعضاء ، ونجاحها هو نجاح لكل البسطاء والاخيار من الناس في العالم" (A/PV.1208 ، الفقرة ٩٥)

السيد موانانشيكو (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما

تكلمت أمام الجمعية العامة في ١٧ أيلول/سبتمبر الحالي عند انعقاد الدورة الاستثنائية المكرمة لمسألة ناميبيا أتيت لي فرمة تهنئة للرئيس على انتخابه بجدارة رئيسا للدورة الحادية والأربعين . ويسر وفدي أنه يدير مداولاتنا بمهارة فائقة . ونرجو له أن يقود أعمالنا إلى النجاح .

وفي العام الماضي احتفلنا بمرور أربعين عاما على إنشاء منظماتنا . وفي هذه الدورة ، نؤكد مجددا أملنا وشقتنا في الأمم المتحدة . ونحن نجتمع اليوم لمواصلة جهودنا الجماعية في سبيل ايجاد حلول لما يواجهنا من مشاكل .

ومن المؤسف انه منذ الدورة العادية الاخيرة لا يوجد إلا القليل مما يمكن أن نسميه تقدما أحرزناه في حل العديد من المشاكل التي تواجه بني الانسان اليوم . فعلى المعيد الاقتصادي ، لاتزال دول العالم الثالث تواجه مشاكل اقتصادية حادة جدا ، بما فيها فظ الديون الخارجية الهائل والافتقار الى النمو الحقيقي في اقتصاداتها . وعلى المعيد السياسي ، لايزال خطر الكارثة النووية يهدد العالم ، كما أن المشاكل الاقليمية في الجنوب الافريقي وفي منطقة الخليج وفي امريكا الوسطى والشرق الأوسط وكوريا وقبرص وافغانستان وكمبوتشيا لاتزال دون حل . ويواجه العالم عددا من التحديات الاقتصادية . ففي العالم النامي ، لا سيما افريقيا ، لايزال الازدهار الاقتصادي هدفا بعيد المنال ويصعب تحقيقه بالنسبة لمعظم البلدان . وبدلا من التحرك الى الامام ، فإن اقتصادات العديد من البلدان تعاني الركود أو أنها تتراجع فعلا . وقد نجمت هذه الحالة عن السياسات الداخلية غير المناسبة وعن النظام الاقتصادي الدولي الحالي غير المواتي ، على حد سواء . ومما يدعو الى السرور ، أن عددا متزايدا من البلدان الافريقية ، بما فيها بلدي ، تقوم باتخاذ الخطوات المعبة لتغيير اتجاه اقتصاداتها وتوجيهها نحو انتاجية أفضل وتحقيق النمو في النهاية .

وكان عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في وقت سابق من هذا العام ، دورة استثنائية بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، دليلا على تصميم الدول الافريقية على مواجهة مشاكلها الاقتصادية وحلها . وعلى الرغم من الجهود التي نبذلها بأنفسنا لمواجهة مصاعبنا الاقتصادية ، فإن هذه المشاكل لن تختفي إلا بعد أن تتمكن دول العالم من حل القضية الاساسية ، ألا وهي قضية العلاقات بين دول الشمال الغربية ودول الجنوب الفقيرة . ومن الواضح أن النظام الاقتصادي الدولي المعمول به حاليا نظام استغلالي ، ويسهم بدرجة كبيرة في المشاكل الاقتصادية التي نواجهها في العالم الثالث .

فلا تزال بلداننا بلدانا منتجة للسلع الاولية بصورة رئيسية . وبموجب النظام الاقتصادي الدولي القائم ، فإن الشمال الفني الذي يمثل الاسواق ، هو الذي يحدد اعمار هذه السلع على الدوام . كما تتمتع دول الشمال أيضا بميزة تحديد اعمار منتجاتها التي تبيعها لنا . ونظرا لان اعمار المنتجات الاولية تبقى باستمرار أقل من اعمار المنتجات المصنعة فاننا نواجه وضعاً يتدفق فيه صافي الموارد الحقيقية من الدول الفقيرة الى الدول الغنية ، بدلا من أن يكون العكس . وعندما يأخذ المرء أيضا بعين الاعتبار التدفقات غير المنظورة من الدول الفقيرة الى الدول الغنية ، فإن الوضع يصبح بكل وضوح ميؤسا منه ، ويتطلب اجراء سريعا من المجتمع الدولي . ونظرا لاننا غير قادرين على أن نحمل على اعمار منضفة لما نصدره ، فاننا مضطرون أن نقترح لنمول خطط تدميتنا . ونتيجة لذلك أصبحت خدمة الدين قيذا خطيرا على جهودنا التنموية . ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير عاجلة لتخفيف تاثير خدمة الدين على اقتصاداتنا حتى يكون لاملاحنا لسياساتنا الداخلية معنى حقيقي .

وفي نفس الوقت ، ينبغي بذل جهود متجددة لوضع نظام اقتصادي دولي جديد . ومن الواضح ، أن تردد الدول الصناعية في الموافقة على إقامة نظام جديد يستهدف مواصلة العمل بالنظام الحالي الذي يستغل فيه الفقير لاشراء الذين يتمتعون بالاشراء بالفعل . وبالمثل ، فإن الوضع السياسي الدولي لا يزال غير مريح . فشحج الحرب النووية يخيم على العالم في نفس الوقت الذي يستمر فيه سباق التسلح النووي دون هوادة ويهدد بالانتشار الى الفضاء . كما أن تكتلات القوى العالمية تواصل تطوير أنواع جديدة من الاسلحة أقوى وأكثر قدرة على التدمير الشامل . ويحدث هذا على الرغم من أن مخزونات الاسلحة الموجودة حاليا قد وصلت الى مستويات لا يمكن تبريرها بأي غرض عسكري رشيد . وفي اعتقادنا أن بقاء البشرية لا يمكن ضمانه إلا اذا أحرز تقدم فعلي في مجال نزع السلاح في ظل رقابة دولية فعالة . ونعتقد أن الخطوة الاولى في هذه العملية هي تجميد استحداث وتجريب وانساج وتخزين اسلحة إضافية . وفي هذا السياق ، فإننا نرحب

بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للتوصل الى اتفاق بشأن الحد من الاسلحة النووية .

والحالة في الجنوب الافريقي لا تشكل خطرا على السلم والامن الاقليميين فحسب ، بل تهدد أيضا السلم والامن الدوليين . وهناك ثلاث مشاكل رئيسية تعكر صفو منطقتنا : استمرار نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، واحتلال نظام جنوب افريقيا العنصري لناميبيا بصورة غير شرعية ، وسياسة زعزعة الاستقرار التي تتبعها جنوب افريقيا ضد الدول الافريقية المستقلة في المنطقة .

وتعرف هذه الجمعية طبيعة الفصل العنصري ، فهو سياسة أو نظام يحتفظ بموجبه نظام الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا بكافة السلطات السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية والاجتماعية ، ويحرم منها الغالبية السوداء ، ويستخدم تلك السلطات لتنفيذ برنامج منهجي وغريب كل الفراية لاستغلال الغالبية السوداء وتجريدها من مفاتها الانسانية بشكل لا يماهيه إلا تجارة الرقيق والنازية . ويجدر بالذكر أن القائمين على هذا النظام كانوا يؤيدون النازية الالمانية خلال الحرب الاخيرة ، بل انه في الوقت الذي كانت تهزم فيه النازية في اوروبا ، كانت قد بدأت بالظهور ثانية في جنوب افريقيا .

لقد بذل السود في جنوب افريقيا كل جهد ممكن لوضع نهاية للفصل العنصري بصورة سلمية ، فقاموا بمظاهرات سلمية ضد حكم الاغلبية البيضاء لمدة تقرب من خمسين عاما . ولكن من المؤسف أن هذا الجهد السلمي لم يأت بآية نتيجة طيبة ، وكل ما أسفر عنه هو تكثيف الفصل العنصري .

وكذلك بذلت الدول الافريقية المستقلة في المنطقة جهودا متضافرة لوضع نهاية سلمية للفصل العنصري . واجتمعت بعض بلداننا مع قادة جنوب افريقيا ووقعت معهم اتفاقات أيضا بغية احلال السلام في المنطقة ونأمل ثانية أن نقول ان تلك الجهود قد فشلت ، ولم يكن فشلها إلا لأن جنوب افريقيا العنصرية لا تزال متمسكة بالعنصرية والفصل العنصري .

وأخيرا فقد بذل المجتمع الدولي جهودا لمساعدة جنوب افريقيا على التخلي عن الفعل العنصري . وكانت آخر هذه الجهود البعثات التي أرسلها الكمنولث والاتحاد الاقتصادي الاوروبي الى جنوب افريقيا . لكن هذه البعثات فشلت أيضا ، ولنفس الاسباب . وقد ناقشنا مسألة ناميبيا ، في الاسبوع الماضي ، وكما رأينا ، فإن الجهود الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا قد أعيقت بسبب الشروط الدخيلة التي تطالب بها الولايات المتحدة وجنوب افريقيا العنصرية .

لقد تعمقت الخوف في هذه التفاصيل لكي أوضح أن الشعب الافريقي في جنوب افريقيا والدول الافريقية المستقلة في المنطقة قد بذل كل جهد ممكن لتحقيق السلم في الجنوب الافريقي . وبالتالي لا يمكن أن ينحى علينا أحد باللائمة عن زيادة التوتر التي وقعت مؤخرا .

وبدلا من الاستجابة لهذه الجهود فقد كشفت جنوب افريقيا من قمعها للأغلبية السوداء ، وخاصة في ظل حالات الطوارئ المتعاقبة . وعلاوة على هذا ، رفضت جنوب افريقيا أن تسمح لناميبيا بالحصول على الاستقلال ، بل وهدت حملة زعزعة استقرار ضد جيرانها . وتتألف تلك الحملة من عدد من العناصر المتناسقة على النحو التالي : تدمير بنيتنا الأساسية للنقل على أمل أنه اذا حملت الدول الافريقية على الاعتماد على جنوب افريقيا ، فإن ذلك سيؤدي الى تأييد هذه الدول للفعل العنصري ؛ وهجمات عسكرية كتلك التي شنت على أنغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي ؛ وتدعيم رجال العصابات في بلداننا ، واجراءات الحصار الاقتصادي كتلك المفروضة على ليموتو ؛ والجزاءات الاقتصادية كتلك التي طبقت مؤخرا على زامبيا وزمبابوي ، ومجموعة أخرى متنوعة من التهديدات .

وبسبب رفض جنوب افريقيا العنصرية التخلي عن الفعل العنصري ، فإن الدول المستقلة السوداء في الجنوب الافريقي ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والكمونولث ، وحركة عدم الانحياز ، والمجتمع الدولي بشكل عام ، دعت الى فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا ، باعتبارها أفعل الوسائل السلمية المتاحة الآن للاقناع بعد ان فشلت سائر الوسائل الأخرى .

ومن المؤسف أن هذه الجزاءات أعيقت بسبب استخدام بريطانيا والولايات المتحدة حق النقض . بل إن قرارات الاتحاد الاقتصادي الأوربي خففت تخفيفا شديدا على يد بريطانيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية . ومن الواضح أن هذا الدعم قد شجع وأيد النظام العنصري في اصراره على التمسك بالفعل العنصري .

ولا نستطيع أن نرى سببا يدعو الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين قاتلتا النازية وهزمتاهما قبل ٤٠ عاما ويزيد ثم تقفان باصرار الى جانب الفعل العنصري إلا أن يكون هو عنصريتهما وممالحتهما الاقتصادية واعتباراتهما الأيديولوجية الخاطئة .

ونحن ندعو الولايات المتحدة وبريطانيا مرة أخرى الى عدم إعاقة العملية الدولية لتحقيق السلم . وما لم يحدث ذلك فإن الشعب الأسود في جنوب افريقيا وناميبيا لن يكون أمامه بديل غير الاعتماد على نفسه ، لوضع نهاية للفعل العنصري ولتحقيق استقلال ناميبيا . واذا ما حدث هذا ، فلن تعرف المنطقة السلم لوقت طويل ، ولن تتمكن البلدان الغربية الرئيسية من التنقل من مسؤوليتها .

ونحن ندعو جنوب افريقيا أيضا الى اتخاذ الخطوات اللازمة للبدء في المفاوضات وتحقيق السلم . وندعوها على وجه الخصوص لأن تعلن أن الفعل العنصري باطل ولاغ ، وأن ترفع حالة الطوارئ في جميع المناطق ، وأن تنهي جميع القوانين التمييزية ، وأن ترفع الخطر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا وغيرهما من المنظمات السياسية ، وأن تفرج دون قيد أو شرط عن نيلسون مانديلا ومائر السجناء السياسيين الذين لا يزالون مسجونين أو معتقلين ، وأن تبدأ حوارا بشأن مستقبل البلد بين قادة الحكومة وبين القادة الأملاء والحقيقيين للشعب الافريقي .

ويبعث على قلقنا البالغ أيضا ما يجري في منطقة الخليج . فمنذ بدأت حرب الخليج قبل ستة أعوام وقعت خسائر ضخمة في الأرواح والممتلكات على كلا الجانبين . وفي الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٣ اشتركت زامبيا مع كوبا والهند ومنظمة التحرير الفلسطينية في لجنة رباعية عينتها حركة عدم الانحياز للتوسط في الجانبين . إلا أن

هذا الجهد فشل شأنه شأن جهود أخرى . ثم عادت زامبيا مؤخرا فطالبت بانتهاء الحرب في اجتماع القمة لبلدان عدم الانحياز في هراري . وبينما أبدى العراق استعداداه لانتهاء الحرب من خلال المفاوضات ، فإن إيران للأسف لم تبد أية مرونة وأصرّت على انهاء الحرب في ميدان القتال .

ولا يجوز للمجتمع الدولي أن يسمح لهذه الحرب التي لا مبرر لها أن تستمر الى ما لا نهاية . وميثاق الأمم المتحدة ينص على وسائل التدخل في الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين . وفي رأينا أن حالة كهذه قائمة اليوم في الخليج . علاوة على ذلك ، فإن البلدين المعنيين كلاهما عضو في حركة عدم الانحياز ، واستمرار الحرب لا يضعف البلدين المعنيين فحسب بل انه يؤثر أيضا على سلامة الحركة . ولذا نعتقد في زامبيا أن خطة السلم التي اقترحتها العراق توفر أفضل فرصة لحل النزاع . وكما تعلم الجمعية العامة فإن خطة السلم العراقية تشمل العناصر العريضة التالية : الانسحاب العام الكامل وغير المشروط للقوات الى الحدود المعترف بها دوليا ، والتبادل العام والكامل للأسرى ، وتوقيع اتفاق سلم وعدم اعتداء بين إيران والعراق ، وعدم تدخل أي من البلدين في الشؤون الداخلية للبلد الآخر ، واحترام كل بلد لاختيارات البلد الآخر ، والتزام كل بلد بجميع الجهود الرامية الى تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الخليج .

وتعتقد زامبيا أنه في حال قبول هذه العناصر فإنها تشكل أساسا للتحرك قدما نحو السلم في المنطقة .

ومازال النزاع في الشرق الأوسط يشكل مصدرا آخر للقلق . وكما ذكرنا من قبل فإن جوهر مشكلة الشرق الأوسط هو مسألة الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير داخل دولة مستقلة خاصة به . ولن ينجم عن رفض إسرائيل التسليم بهذا الحق ، فضلا عن أعمالها العدوانية ضد جيرانها واحتلالها المستمر للأراضي العربية ، غير تعقيد المشكلة . ونحن ندعو إسرائيل الى التسليم بحق الشعب الفلسطيني في دولته

المستقلة والامتناع عن أعمال العدوان ضد جيرانها . واننا على يقين بأن التوصل الى حل عادل لمشكلة الشرق الاوسط امر مازال ممكنا في إطار الامم المتحدة .
ولاتزال الحالة في امريكا الوسطى تتفاقم رغم جهود مجموعة كونتادورا لتحقيق السلم . ونحن نشني على جهود بلدان كونتادورا . وفريق الدعم الرامية الى تحقيق السلم في المنطقة .

غير أننا نشعر بالقلق لتحول أمريكا الوسطى لساحة للمنافسة بين الشرق والغرب . ونعتقد اعتقاداً جازماً أنه ينبغي على الأطراف التي من خارج أمريكا الوسطى أن تحترم سيادة دول أمريكا الوسطى وسلامتها الإقليمية وطابعها غير المنحاز . كما أن استمرار الصراعات والتوترات في أفغانستان وكمبوتشيا يسبب لنا قلقاً عميقاً . ونعتقد أن حل هذه المشاكل يكمن في التسويات السياسية التي تقوم على الانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية من هذين البلدين واحترام سيادتهما واستقلالهما الوطني وسلامتهما الإقليمية . ونعتقد أنه ينبغي إتاحة الفرصة لشعبي هذين البلدين لاختيار النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخاصة بهما بغير تدخل خارجي .

وفي شبه جزيرة كوريا ، تؤيد زامبيا رغبة الشعب الكوري في إعادة توحيد بلاده عن طريق المفاوضات السلمية . وأخيراً ، تؤيد زامبيا استقلال قبرص وسلامتها الإقليمية ومركزها غير المنحاز . واننا نتوق لرؤية حل دائم للنزاع في ذلك البلد المقسم . ولهذا فإننا نؤيد جهود الأمين العام الرامية إلى تحقيق وحدة الجزيرة .

واسمحوا لي في ختام كلمتي أن أؤكد مرة أخرى على الطابع الملح للامنة العنصرية المحتدمة في الجنوب الأفريقي . ويمكن للأمم المتحدة ، إذا ما سمحت لها الأمم الغربية الكبرى ، أن تخطع بدورٍ مجدٍ في القضاء السلمي على الفصل العنصري وفي تحقيق استقلال ناميبيا . ونحن من جانبنا على استعداد لاداء دورنا في هذا الصدد . ولكن إذا ما استمرت الأمم الغربية الكبرى في تأييد الفصل العنصري بإعاقته كل الجهود السلمية الرامية إلى إنهائه ، فإن الشعب المقهور يحق له ، بل يجب عليه أن يخلم بلده من الفصل العنصري بكل الوسائل المتاحة له بما في ذلك الكفاح المسلح . وإن كان هذا هو ما يتعين عليه القيام به فإن الخسارة في الأرواح والممتلكات ستجل عن الحسبان . وهذه الخسارة لا ضرورة لها ويمكن تفاديها . فهل يرغب الغرب في تفادي الكارثة المحدقة ؟

السيد فان دن بروك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسحبوا

لي ان ابدأ أولاً بتهنئة رئيس الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة على انتخابه ، وأن أشيد بالدور البارز الذي يظلع به بلده في محافل دولية كثيرة ، كحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ورابطة جنوبي آسيا للتعاون الاقليمي ، على سبيل المثال لا الحصر . ونحن جميعاً نعرف جيداً مدى إسهام بلاده ، بنفلايش ، في تلك المحافل التي انتفعت بمفاته الشخصية البارزة وبقدرته على القيادة واتخاذ المبادرات وحسه التوفيقى ، وأود أن أؤكد على ثقتنا الكاملة فى رئاسته .

لقد أعرب زميلي المرموق السير جيو فري هاو وزير خارجية المملكة المتحدة عن آراء الدول الإثنى عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن بعض المشاكل الدولية الرئيسية المعروفة على الجمعية العامة . وقد شفعت كلمته بمذكرة جرى توزيعها . وتؤيد هولندا تماماً الآراء التي تم الإعراب عنها في تلك المناسبة ، فالوحدة الأوروبية ركن أساسى من أركان السياسة الخارجية لهولندا . وتحقيق التكامل الأوروبي عملية لا تقوم بالطبع على الانطواء على الذات . والبناء الجارى لأوروبا يحتم على الدول الإثنى عشرة أن تتضافر في الأفضلاع بالدور اللائق بها في اطار المجتمع الدولي . وتتقبل الدول الإثنى عشرة تحمّل المسؤوليات في ميدان الشؤون الدولية ، وهي مسؤوليات تفرضها عليها قدراتها المشتركة .

لقد ظهرت دلائل التحسن على المناخ الدولي منذ انعقاد الجمعية العامة فى العام الماضى . فقد فتح لقاء الرئيس ريغان والامين العام غورباتشوف فى الخريف الماضى الآفاق أمام اقامة علاقة أفضل وأكثر رشداً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى ، وساعد ذلك بقدر معين على تخفيف حدة التوترات بين الشرق والغرب . ومما يبعث الامل أيضاً بالنسبة للمستقبل النتيجة الناجمة التي انتهى اليها مؤتمر استكهولم المعنى بتدابير بناء الثقة والامن وبنزع السلاح فى أوروبا . فقد فتحت بالفعل فيما يبدو سبل جديدة فيما يتعلق بالتحقق والتفتيش . وفى العام الماضى

رأينا أيضا أن الديمقراطية تكسب أرضاً جديدة ، خاصة في أمريكا اللاتينية والغلبين . وظهر في مجال التعاون الاقتصادي الدولي ما يبشر بإمكانية إجراء مواءمة واقعية بين المصالح ، كما تشهد على ذلك نتيجة المؤتمر الذي عقد في بونتا دل استه في اوروغواي .

وقد زاد الحادث النووي المساوي الذي وقع في تشرنوبيل من وعينا بمسؤوليتنا المشتركة . ويشهد على ذلك توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الإبلاغ والمساعدة في حالة وقوع حوادث نووية .

غير أن هذه التطورات التي تبعث الأمل لا ينبغي أن تجعلنا نتجاهل الصراعات المستمرة بلا هوادة في أجزاء كثيرة من العالم بما تسببه من خسائر فادحة في أرواح البشر . فلا يزال نظام الفصل العنصري البغيض في جنوب افريقيا يتسبب في العنف ويفذيه . وفي بلدان كثيرة يتزايد الإحساس بوطأة آفة الإرهاب . وينبغي أن تتضافر جهودنا جميعاً لاستئصال هذه الظاهرة الآثمة التي تصيب اشخاصاً أبرياء .

ما هو السياق الذي ينبغي أن ندرج فيه جميع هذه التطورات ؟ إن العصر الذي نعيش فيه يتميز بالتغير السريع . ويقود التجديد التكنولوجي البشرية الى مرحلة جديدة في تطورها التاريخي . ومجتمع المعلومات الذي ينتظرنا يفرض مطالب جديدة على الأفراد والمنظمات . فقد أصبح قدر أكبر من الأهمية يولي للمرونة وللقدررة على التكيف والمشاركة واتخاذ المبادرات . وللغرد دور أساسي يؤديه في هذه العملية . ولم يتوقف هذا العصر الحديث عند عتبة الأمم المتحدة ، بل ان على المنظمة بدورها أن تتغير وأن تتواءم مع هذه الأزمنة المتحولة . وإنني أعتقد أن العالم في الخارج قد سام الأساليب الخطابية والاستقطاب الايديولوجي والاجراءات البالية . ويبدو أن ثمة ميلاً جديداً الى اتباع نهج براغماتي واتخاذ المواقف الهادفة التي لا يمكن بغيرها ، بدهاء ، تحقيق مُثلنا العليا .

لقد أوضحت الخبرات التي اكتسبت مؤخراً أن الأمم المتحدة عندما تعقد عزمها وتركز جهودها على تحد ملموس ، وعندما تتخذ الدول الاعضاء موقفاً بناةً ، يمكنها أن تعمل بفعالية وأن تنجز شيئاً . ودعوني اضرب مثلين يتعلقان بافريقيا .

فقد ثبت أن انشاء مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا منذ سنتين تقريبا تحسنت الرئاسة القديرة للسيد براندفور مورس ، كان استجابة ملائمة من منظومة الأمم المتحدة للمجاعة المريعة التي انتشرت في مناطق شاسعة من افريقيا في ذلك الوقت . وفي رأينا أن هذا المكتب قام بجدارة بتنسيق المساعدات الطارئة التي تدفقت الى البلدان الافريقية المنكوبة بالجفاف من مصادر كثيرة ، وذلك في ظل ظروف صعبة في كثير من الأحيان .

وعلاوة على ذلك ، أثبتت الدول الأعضاء خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، قدرتها على التعاون بطريقة بناءة . وكانت تلك الدورة دورة فعالة أعد لها إعداداً جيداً ، وحقت توافقا حقيقيا في الآراء بشأن الخطوات الملموسة اللازمة لإعادة البلدان الافريقية الى طريق التنمية الاقتصادية المطردة . وقد أثبتت الأمم المتحدة أنها تستطيع أن تكون مركزا لتنسيق أعمال الأمم بالطريقة التي ارتأها ميثاقها .

إن القيم والمثل حاجات حيوية لإرشاد الأمم . والاختلاف في الايديولوجيات والحضارات سمّة من سمات الحياة ، ولكن لا ينبغي أن يواكب ذلك بالضرورة الاستقطاب والمهاترات المتبادلة . فإذا كنّا غير قادرين على اجراء حوار جاد ، سيكون مستقبل الأمم المتحدة قاتما حقا . والمطلوب هو نتائج ملموسة من خلال مفاوضات حقيقية .

إننا بحاجة الى توافق حقيقي في الآراء ، لا اعتماد عبارات تتستر على الاختلافات الأساسية في الرأي . فمؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة مؤخرا بشأن المسائل الرئيسية في السياسة الدولية قد بينت مرة اخرى كيف تطورت الممارسة المؤسفة لتوافق الآراء الكاذب عبر السنوات - وهذا ليس هو السبيل الذي ينبغي أن نتبعه . وإنني مقتنع بأن هناك اتفاقاً على عدد لا بأس به من المسائل يكفي لتمكين منظمنا من العمل كمحفل يستطيع الوصول الى نتائج ذات مغزى .

ومن الجوهرى أيضا لعمل منظمنا أن يكون ميثاقها موضع احترام . ومفهوم العالمية الذي أصبح مفهوما رئيسيا لمنظمنا يتطلب انضمام بلدان مثل جمهورية

كوريا . ويوفر الميثاق أيضا السبل لتسوية الصراعات بالطرق السلمية . ومن المؤسف أن نرى أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء يتردد في الاستفادة من هذه السبل ، وأن قلّة من الدول هي التي تعترف بولاية محكمة العدل الدولية . وفي اعتقادي أنه ينبغي استخدام هذه المحكمة الدولية بصورة أكبر ، وأن يطلب رأيها في حالات أكثر . ولكن هيبتها ستعرض للخطر إذا أسيء استخدامها لمنافع سياسية قصيرة الأمد .

وكما نعلم جميعا ، تواجه المنظمة أزمة مالية حادة . وأسباب هذه الأزمة تتجاوز مسألة المستحقات المتأخرة على الدول الأعضاء وعدم سدادها لانصبتها المقررة . فالأزمة المالية تعبر في حد ذاتها عن الخلافات السياسية القائمة بين الدول الأعضاء . ولا شك في أن الأزمة الحالية ، إن لم تُحل ، ستصبح أزمة مؤسسية تعرض للخطر سلامة هذه المنظمة برمتها وقدرتها على البقاء . وتتطلب الأزمة المالية ، علاوة على المهمة العاجلة المتمثلة في موازنة الميزانية ، حلاً هيكلية طويلة الأمد . ومن الواضح أنه لا بد للدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها بموجب الميثاق بغية الخروج من هذا المأزق . ويتعين بالإضافة إلى ذلك تطبيق أساليب رشيدة للإدارة ولتقييم البرامج . وكما قال لويد جورج :

"إذا كان عليك أن تخطو خطوة كبيرة فلا تتردد . فلن تستطيع اجتياز

الهاوية بقفزتين صغيرتين" .

والجمعية العامة ينبغي ألا تتهرب من اتخاذ خطوة كبيرة .

وتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة - المسمى فريق ال ١٨ - يوفر في رأينا أساسا مناسباً لاتخاذ القرارات من جانب هذه الجمعية . ونحن نؤيد بقوة الاتجاه العام للتوصيات الواردة في تقرير الفريق . ومن الضروري أن تواصل الجمعية العامة العمل على أساس ما قام به هذه الفريق من عمل قيّم . وينبغي توسيع نطاق الاتفاق إلى المجالات التي لم يتمكن الفريق للأمم من تقديم توصيات بالاجماع بشأنها ، وأعني بذلك إجراءات وآليات وضع البرامج والميزانية ، بما في ذلك توسيع نطاق ولاية لجنة البرنامج والتنسيق .

وفيما يتعلق بالأمانة العامة ، فإن الأمين العام يتحمل المسؤولية الأساسية بوصفه الموظف الإداري الأعلى للمنظمة . وقد اضطلع بهذه المسؤوليات بمقدرة ، فقد قدم للدول الأعضاء بصورة مستمرة صورة واضحة وكاشفة عن خطورة الأزمة ، ولم يتردد في اتخاذ تدابير فعالة . وقد أبرز الأمين العام في تقريره السنوي الأسباب الكامنة وراء الأزمة الحالية وأشارها ، وهو يدرك ادراكا تاما الحاجة الى تحسين الإدارة في الأمانة العامة على جميع المستويات ، وتحسين التنسيق بين مختلف الإدارات وترشيد عملها . ونحن نؤيد ملاحظاته بشأن ضرورة إعادة النظر في شؤون الهيكل والموظفين والإجراءات من أجل إيجاد أمانة عامة ذات بنية أكثر إحكاما وأقل تكلفة . إننا نؤيد جهوده ونتوقع استمرار قيادته سعيا الى ترشيد الأمانة العامة وجعلها أكثر فعالية .

ولكن الترشيد وتخفيض عدد الموظفين لا يكفيان . بالإضافة الى أن هذه التدابير لا يمكن تنفيذها بمعزل عن غيرها ، فلا بد أن يصحبها إصلاحات تتناول الآلية الحكومية الدولية وطريقة عملها . لقد أنشأنا بمرور السنين ، كما لاحظ فريق الـ ١٨ عن حق ، هيكلًا معقدًا للغاية يعاني من إنعدام التماسك ويجعل تنسيق الأنشطة أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا . وترى هولندا أن الحل الطويل الأجل لهذه الأزمة هو وضع برنامج أكثر تبسيطا واتساقا وفعالية . وينبغي لنا نحن الدول الأعضاء أن نعطي توجيهاتنا لترشيد المنظمة وتحديد الأولويات على الأساس المتفق عليه لمضمون ومستوى الميزانية البرنامجية . وسيكون هذا تحديا كبيرا تواجهه الجمعية العامة .

وأما عن موضوع أساليب العمل ، نرى أنه ينبغي تجنب إثقال جدول الأعمال . فليس من الحكمة ، بصورة عامة ، أن تعود الأمم المتحدة الى تناول الأعمال التي تقوم بها المحافل المتخصصة ، مثل عمل صندوق النقد الدولي في مجال الديون وعمل البنك الدولي في مجال التمويل الطويل الأمد للتغييرات الهيكلية . فمعالجة المجموعات المتقاربة من المسائل الهامة ، واحدة بعد أخرى ، في المحافل الملائمة قد يفتح الطريق لإجراء تحسينات تدريجية . ويبدو أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية يتيحان للأمم المتحدة أن تكون نتائج المناقشات القطاعية مترابطة مع بعضها

وأن ينظر إليها من منظور علاقتها المترابطة . وانطلاقاً من ذلك سوف تسهم حكومة بلادي بنشاط في بلورة نهج اوروبي ببناء في الجولة الجديدة المعنية بإزالة القيود التجارية في اطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) . ومهما كانت المشاكل والشواك التي تعاني منها الأمم المتحدة فلا يغيب عن بالنا أبدا الانجازات الكثيرة التي حققتها هذه المنظمة وكل فروعها . وأعني على سبيل المثال العمل الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة الآن لوضع معايير وقواعد في الميدان القانوني . وينطبق ذلك أيضا على عملية وضع السياسة وتحديد المهام الإشرافية في الميدانين الاجتماعي والانساني . واعتقد أيضا أنه ليس هناك من يشك في أن هذه المنظمة قد برهنت على قدرتها على القيام بعمل رئيسي ذي منحى جديد في ميدان حقوق الانسان ، وأنها تفع في ذلك السبيل القواعد وتسهل على تنفيذها .

ومن الملائم في هذا السياق أن أشير الى الإعلان المشترك الصادر عن الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي في شهر تموز/يوليه الماضي ، والذي حددت فيه الاهداف الأساسية لسياستها المتملة بحقوق الانسان . وهذا الاعلان ، الذي كان لهولندا شرف المبادرة بتقديمه ، يؤكد مرة اخرى على أن احترام حقوق الانسان هو حجر الزاوية للتعاون الاوروبي .

وكان من الإنجازات الرئيسية التي حققتها الأمم المتحدة نجاحها في مساعدة البلدان النامية . ففي جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعمل الأمم المتحدة بنشاط من خلال وكالاتها المتخصصة وأجهزتها المعنية بتقديم المساعدة .

وسيبقى بلدي من المؤيدين الاقوياء للمساعدة المتعددة الاطراف ونسيجها فسي اطار الامم المتحدة . وفي هذا الصدد ، اود ان اؤكد ان حكومة هولندا قد تعهدت مسن جديد بمواصلة تقديم ١,٥ في المائة من صافي الدخل القومي من أجل التعاون الإنمائي ، وهذا يعادل تقريبا بليونين من الدولارات الامريكية في السنة .

إن عددا من الوكالات المتخصصة والمحافل الاخرى في إطار الامم المتحدة قد دُلل لفترة طويلة على ان الانشطة العملية المفيدة ممكنة دون الدخول المنتظم في مسائل سياسية وعقائدية غريبة عنها . ولكن الامر للأسف ليس على هذا النحو دائما . فلنأخذ على سبيل المثال التطورات التي طرأت في اطار لجنة الاعلام ، حيث تحولت المداولات بعيدا عن توافق الآراء بشأن تطوير نظام عالمي جديد للاعلام والاتصالات الذي كان قد تحقق في منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) . ونرى من الاساسي ان يستعاد هذا التوافق في الآراء . وفي نفس الوقت ، لا ينبغي ان أخفي عن هذه الجمعية القلق الجاد الذي تشعر به حكومة هولندا إزاء عدم تقدم اليونسكو في تنفيذ الإصلاحات التي تقرررت في صوفيا في الخريف الماضي . وإذا اخفقت اليونسكو في تنفيذ قرارات صوفيا بطريقة مرضية ، فيؤسفني ان أقول ان هولندا قد تضطر الى اعادة النظر في موقفها إزاء تلك المنظمة .

ان صيانة السلم والامن الدوليين تبقى مهمة رئيسية في مهام الامم المتحدة ، كما جاء في الميثاق . ولم يحرز نجاح كبير في هذا الميدان ، وهناك العديد مسن المشاكل لا تزال دون حسم عاما بعد عام ، كما يتضح ذلك بصورة محزنة مثلا ، عند النظر الى الجنوب الافريقي والشرق الاوسط . وآراء حكومة بلادي إزاء هذه الصراعات معروفة تماما . وبصفتي رئيسا لهيئة التعاون السياسي الاوروبي اثناء النصف الاول من هذا العام ، ذكرت مرة أخرى بمدى تعقيد هذه المسائل وضآلة التقدم الذي تحقق عمليا بشأنها . ولكن إذا نظر المرء الى الشرق الاوسط ، ألت محقا عندما استشف ، رغم كل الفيوم القاتمة ، بصيما من الامل في التطورات الجديدة ؟ هل من الإفراط في الجسارة ان نتوقع ان يكون عام ١٩٨٧ عام المفاوضات السلمية الحقيقية في الشرق الاوسط وأن تتمكن جميع القوى الداعية الى عقد حوار حقيقي من اكتساب زخم جديد ؟ وفيما يتصل

بجنوب افريقيا ، لقد طال انتظار التغيير وأن أوانه والحالة لاتزال آخذة فسي التدهور . ولهذا يتعين علينا مواصلة فرض الضغط اللازم على حكومة بريتوريا حتى يتحقق القضاء على نظام الفصل العنصري غير المقبول . وستواصل مملكة هولندا مع شركائها الاوروبيين بذل جهودها من أجل تعزيز عقد حوار وطني حقيقي في جنوب افريقيا يتجاوز حدود لون البشرة والسياسة والاديان . وتحقيقا لهذا الامر ، تلتزم هولندا ببرنامج هادف للتحرك السياسي يقوم على فرض الجزاءات الاقتصادية والتدابير الرامية الى تعزيز القوى ، في داخل جنوب افريقيا ، الداعية الى اجراء تغيير سلمي . وفضلا عن الجزاءات الاقتصادية التي جرى الاتفاق عليها بالفعل ، اتفقت الدول الإثنى عشرة على أن تواصل الرئاسة تلمس توافق الآراء بشأن فرض حظر على استيراد الفحم من جنوب افريقيا .

ولكن هنا ايضا في الامم المتحدة دعونا نضافر جهودنا . وفي رفضنا الكامل المشترك للفصل العنصري ، يجب ألا ندع سخطنا يضر بقدرتنا على ايجاد أرضية مشتركة لسبل إقامة مجتمع عادل يتمكن في اطاره كل ابناء جنوب افريقيا من التمتع بحقوقهم المشروعة .

لقد دخلت الحرب المريرة الدائرة بين العراق وايران عامها السابع . ويتمين على المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا في سبيل جلب الطرفين الى طاولة التفاوض بغية وضع حد نهائي لهذه الحرب التي لا معنى لها . ولكن حتى وإن لم يسترد السلم فإن قواعد القانون الدولي لا بد أن تحترم احتراماً صارماً : فلا ينبغي أن تستخدم أي أسلحة كيميائية ، ولا ينبغي إزهاق ارواح المدنيين ، ويجب معاملة أسرى الحرب وفقاً للاتفاقيات ذات الصلة ، ولا ينبغي أن تمتد الحرب لتشمل أراضي الدول المجاورة أو أن يعترض سبيل الملاحة في الخليج .

ان احتلال افغانستان المستمر الذي جلب الكثير من المعاناة للشعب الافغاني يلقي ظلالاً قاتمة على الإنفراج العالمي . والدولة القائمة بالاحتلال تتحمل مسؤولية جسيمة لاتجاه الشعب الافغاني فحسب بل ايضا تجاه المجتمع الدولي برمته . إن غالبية متزايدة في هذه الجمعية ترفض كذلك احتلال كمبوتشيا . وكما هو الحال بالنسبة

لافغانستان ، فقد حددت الجمعية العامة بوضوح المبادئ التي ينبغي أن يقوم الحل على أساسها .

وفيما يتعلق بأمريكا الوسطى ، أصر أن بلدان مجموعة كونتادورا تستأهل تقديرنا الخالص . ولكن جهودها الدؤوبة المعززة بغريق الدعم لم تأت بعد بالنتائج التي نتطلع اليها . ونعتقد أن الأمر متروك الآن لبلدان أمريكا الوسطى في أن تحسم خلافاتها .

لقد شهدنا مؤخرا في شيلي تكشيفا للقمع . وهنا أيضا حان منذ أمد طويل وقت استعادة الديمقراطية ، والحاجة تدعو الآن أكثر من ذي قبل الى الشروع في حوار مع المعارضة الديمقراطية .

لم يعد العالم الآن بالمكان الآمن الذي كانت تحلم به البشرية منذ أكثر من أربعين عاما مضى . فالحروب لا تزال مشتعلة . وقيمة الردع للأسلحة النووية تتجلى في قوة التدمير الهائلة لهذه المنظومات . وباقتراب موعد عقد اجتماع قمة جديد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - كما نأمل - نتوقع أن تبرز اتفاقات فعّالة بشأن تحديد الأسلحة تكون مضمونة وقابلة للتحقق ومن شأنها أن تخفض الترسانات النووية تخفيضا جذريا . ونرى انه في تواز مع هذه التخفيضات يمكن أيضا تخفيض التجارب النووية . إن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية لا يزال ضروريا الآن كما كان في الماضي ، ولا يزال ملتزمين به . دعونا إذن نستأنف عملنا في جنيف بشأن هذه المسألة دون مزيد من الإبطاء . إن نجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في العام الماضي قد أكد من جديد قوة وملاحية تلك المعاهدة بل وعززها . فالمعاهدة لا تزال تشكل حجر الزاوية في جهودنا الرامية الى النهوض بنظام فعّال لعدم الانتشار في سبيل المصلحة المشتركة للجميع . والأمر الذي لا يزال على نفس القدر من الأهمية هو أن الفضاء الخارجي ينبغي ألا يصبح ساحة للتنافس بين الدولتين العظميين الرئيسيتين .

إننا نعلق أهمية كبرى على إبرام حظر كامل على الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن . ومما يشجع انه قد أحرز بعض التقدم في جنيف في الصيف الماضي ولا بد من

المضي في هذا التقدم . وهولندا تدرك تمام الإدراك أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به . وقد اسهم بلدي اسهاما متواضعا عندما نظم حلقه دراسية بشأن مسألة التحقق الهامة في وقت سابق في هذا العام . وآمل أن تثمر الافكار والمفاهيم التي انطلقت من هذا الاجتماع .

إن عصرنا عصر التغيير السريع . ويمدق هذا بالنسبة لهولندا كما في أي مكان آخر في العالم . وقد قامت مملكة هولندا مؤخرا باصلاحات هامة في هيكلها الدستورية . فجزيرة آروبا التي كانت جزءا من جزر الانتيل الهولندية في منطقة الكاريبي ، أصبحت الآن كيانا منفصلا في اطار مملكة هولندا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ . وقد توصلنا الى هذا القرار الذي يحترم الرغبة التي أعرب عنها الشعب في آروبا ، بعد اجراء مشاورات وثيقة في اطار المملكة وبعد أخذ موافقة البرلمانات المختلفة . ونتيجة لذلك تتألف المملكة الآن من ثلاثة شركاء متساويين . وهذا التطور لا يغير في شيء العلاقات القائمة بين المملكة والبلدان الأخرى أو المنظمات الدولية ، وانني على ثقة من أن هذا الهيكل الجديد سيكون عاملا مساعدا على تعزيز الرخاء والاستقرار في المنطقة .

واذ تعقد الجمعية العامة دورتها الحادية والأربعين ، تبدو الصورة الدولية ، كما ذكرت في ملاحظاتي الاستهلالية ، أكثر إشراقا مما كانت عليه عندما اجتمعنا في السنة الماضية . والمأمول أن يسهم اجتماع القمة بين زعمي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في تمهيد السبيل نحو تحسين العلاقات الدولية . وللأمم المتحدة دور تفضلع به في هذه العملية ، الا أنها لن تتمكن من القيام بهذا الدور اذا لم توحدها عملها وتركز جهودها بشكل فعال على البحث عن الحلول الملموسة . ولقد عمقت الامثلة الاخيرة اقتناعنا بأن الأمم المتحدة يمكن أن تكون عاملا فعالا في الشؤون الدولية . ونأمل صادقين أن يتاح لهذه المنظمة أن تصمد للتحديات التي تواجه مصيرنا المشترك ، وأن تثبت أنها قادرة على ذلك .

السيد بن عبدالله (عمان) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أن أعبر لكم باسم وفد سلطنة عمان ، وباسمي شخصيا ، عن عميق ارتياحنا لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين . ومما يزيد من ارتياحنا وغبطتنا هو أنكم تمثلون بلدا - هو بنغلاديش - ينتمي الى نفس القارة التي ننتمي اليها ، ويرتبط مع بلدي بأوثق الوشائج ، ناهيك عن الخبرة الواسعة التي تأتون بها الى هذا المنصب الكبير ، والتي ستكون بلا شك خير عون في ادارة أعمال هذه الدورة والوصول بها الى بر النجاح .

واسمحوا لي بأن انتهز هذه الفرصة لاهنيء سلفكم السيد دي بينييس ممثل اسبانيا ، الذي أدار أعمال الدورة الأربعين ، وغيرها من الدورات المستأنفة والاستثنائية ، وبالأخص الدورة الخاصة بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، بأسلوب تميز بقدرة وحنكة كللتا أعمالها بالنجاح .

كذلك فان الجهود التي تبذلها الدول الافريقية في مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة ، تستحق كل التقدير والدعم من قبل المجتمع الدولي .

كما أود أن أسجل باسم حكومة سلطنة عمان شكرنا وتقديرنا لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافير بريز دي كوييار على الجهود الكبيرة التي يبذلها معاليه في ادارة أعمال هذه المنظمة الدولية ، خصوصا وأن هذه المنظمة تعاني وضعا ماليا

صعبا يحتم على الدول الاعضاء الاسراع في دفع التزاماتها المالية المترتبة عليها تجاه موازنة الامم المتحدة .

لقد شهدت الدورة الاربعون للجمعية العامة تجمعا قل نظيره . ودل ذلك بشكل قاطع على أنه لا غنى للبشرية عن وجود هذه المنظمة الدولية في حل المنازعات بالطرق السلمية ، واذا كان هناك شمة تقصير يشوب أداء هذه المنظمة في سعيها لتحقيق السلم والامن ، فان مرد ذلك هو عدم تنفيذ القرارات الصادرة عنها ، والتي لو قيس لها التنفيذ لساد الوشام والتعاون في عالم الغد بين جميع الدول تحقيقا لمبادئ هذه المنظمة التي من شأنها أن تعود على شعوب العالم أجمع بالرخاء والاستقرار . ومن أجل هذا فاننا مطالبون اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، بالعمل على تكثيف الجهود المبذولة من أجل تطبيق قراراتها ، كي تبقى هذه المنظمة قوية تؤدي دورها الرائد في ارساء قواعد السلم والامن الدوليين ، وايجاد حلول دائمة وعادلة للمشاكل العديدة التي ما فتئت تهدد السلم العالمي ، ومن أهمها وأكثرها الحاحا مشكلة الشرق الاوسط . وقضية فلسطين في صلبها .

هذه المشكلة ، تفرض مسؤولية خاصة على منظمة الامم المتحدة ، اذ رافقت هذه المشكلة المنظمة الدولية منذ انشائها . كما أن لها آسارها السلبية على السلم والامن الدوليين . وهنا نود أن نؤكد على أن أي حل لهذه المشكلة سيكون مبتورا اذا لم يأخذ في الحسبان التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، والعيش بسلام وأمن في وطنه ، وانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة . وليس هناك أدنى شك في أنه لولا تعنت اسرائيل ، ورفضها لكل مبادرات السلام ، ولقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، لأمكن احلال السلام العادل في منطقة الشرق الاوسط ، ذلك السلام الذي يعطي كافة شعوب المنطقة حق العيش في سلام وأمن ووشام .

اننا نؤمن بأنه قد حان الوقت لأن يظطلع المجتمع الدولي بدوره المنشود لاقتناع اسرائيل لقبول سلام عادل . فهذه المنطقة بأسرها لن تنعم بالاستقرار والامن اذا استمرت اسرائيل في تجاهلها للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وواصلت احتلالها للأراضي العربية ، وانتهاكاتها لسيادة وأمن الدول المجاورة .

وفي هذا الصدد فان سلطنة عمان ترى أن المؤتمر الدولي هو الوسيلة الاكثـر
قبولا الآن لايجاد حل دائم وشامل للمشكلة برمتها . ولا بد لهذا المؤتمر أن تحضره جميع
الاطراف المعنية بالاضافة الى الدول ذات الصلة بالقضية .
ان الحرب التي تدور رحاها بين العراق وايران قد دخلت عامها السابع ،
ولاتزال تستنزف طاقات وموارد شعبيين مسلمين ، وقد شهدت في الآونة الاخيرة تصعيـدا
خطيرا ، في الوقت الذي كانت فيه دول مجلس التعاون تبذل جهودها الحميدة انطلاقا من
مقررات قمة مسقط ، بهدف ايجاد حل سلمي لهذه الحرب ، يضمن مصالح الطرفين .
اننا في الوقت الذي نرحب فيه بالموقف المتجاوب الذي أبداه العراق الشقيق
تجاه المبادرات السلمية لانزال نأمل في تجاوب جمهورية ايران الاسلامية مع المبادرات
المبذولة لاييقاف هذه الحرب المدمرة .
وسلطنة عمان ، انطلاقا من ايمانها بمبدأ حل المنازعات بالوسائل السلمية ،
أيدت جميع الجهود التي بذلتها منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز والامم
المتحدة ، من أجل ايقاف هذه المأساة الدامية .

وعلى الرغم من إنه لم يتم احراز تقدم يذكر لاييجاد وسيلة لدعوة طرفي النزاع الى مائدة المفاوضات ، إلا أننا نرى أن الأمم المتحدة هي المكان الأكثر مناسبة وقبولاً لدى الطرفين لاجراء حوار حول قضية الصراع بينهما ، ونعتقد أن المقترحات ذات النقاط الثمان التي قدمها الامين العام قد تعتبر قاسماً مشتركاً وأرضية مقبولة لاجراء مثل هذا الحوار ، حتى وإن لم يكن بصفة مباشرة في المراحل الأولى ، فمن خلال مجلس الأمن المكلف بمسؤولية كبيرة لضمان الأمن والسلام .

منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ وحتى الآن ، أصدرت الجمعية العامة العديد من القرارات حول الحالة في أفغانستان ، إلا أن تلك القرارات مع الأسف الشديد ظلت دون تنفيذ ، وذلك لاستمرار الوجود العسكري الاجنبي جاثماً على أرض أفغانستان المسلمة ، خرقاً لمبدأ احترام سيادة الدول ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

وفي هذا المقام ، نود أن نؤيد باسم حكومة سلطنة عمان جهود الامين العام التي يقوم بها بواسطة ممثله السيد كوردوفيز لحل المشكلة الافغانية ، آمليين في أن تؤدي هذه الجهود الى ايجاد حل لهذه القضية يحفظ لشعب أفغانستان حقه في تقرير مصيره ويضمن للاجئين حقهم في العودة الى وطنهم والعيث فيه بسلام مع الشعوب المجاورة على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

وثمة مشكلة أخرى مشابهة تتطلب من هذا المجتمع الدولي اهتماماً خاصاً ، ألا وهي مشكلة استمرار وجود القوات الفيتنامية في كمبوتشيا الديمقراطية رغم مطالبات المجتمع الدولي بانسحابها الفوري وتمكين الشعب الكمبوتشي من تقرير مصيره واختيار نظام حكمه بنفسه لنفسه ، وأننا إذ نطالب بالانسحاب الفوري للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا الديمقراطية ، لا يسعنا في هذا المجال إلا أن نشيد ونؤيد الجهود التي تبذلها رابطة أمم وشعوب جنوب شرقي آسيا (آسيان) من أجل إيجاد حل عادل لهذه المشكلة ، وآخر تلك الجهود خطتها ذات النقاط الثماني الخاصة التي تمخض عنها اجتماع وزراء خارجيتها الذي عقد في اندونيسيا في شهر نيسان/ابريل ١٩٨٦ والتي لاقت تأييد الكثير من دول العالم ، كما نؤيد الخطة التي قدمتها حكومة الائتلاف الوطني برئاسة الامير نوردوم سيهانوك لاييجاد حل عادل لهذه القضية .

وبحكم أوامر الصداقة التي تربطنا مع كثير من الدول الأفريقية ، فإن سلطنة عمان تشارك هذه الدول تطلعاتها المشروعة وتشجب سياسات التفرقة العنصرية التي تنتهجها حكومة جنوب أفريقيا ، والتي تتنافى مع كل القيم ، ومع مبادئ السلوك الدولي والإنساني ، كما تدين بلادي كل الإجراءات التعسفية التي تقوم بها حكومة جنوب أفريقيا ضد الأغلبية السوداء ، وفي نفس الوقت ، نضم صوتنا إلى صوت كل المطالبين بالاستقلال الغوري لناميبيا ، وذلك بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وبالأخص قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وغيره من القرارات بما فيها تلك المشتملة على خطة الأمم المتحدة لمنح الاستقلال لاقليم ناميبيا .

إن حكومة جنوب أفريقيا مطالبة اليوم بالتعاون مع الدول الأفريقية المجاورة ليجاد حل لإنهاء التفرقة العنصرية واستقلال ناميبيا وتحقيق السلم والاستقرار من أجل رفاهية الشعوب الأفريقية .

إن سلطنة عمان - بحكم موقعها الجغرافي وبموجب سياستها الرامية إلى أبعاد منطقة المحيط الهندي عن تنافس الدول الكبرى ، وعن أي شكل من أشكال التوتر - قد رحبت بإعلان الجمعية العامة الخاص بجعل منطقة المحيط الهندي منطقة سلام منذ صدوره عام ١٩٧١ ، وشاركت ولا تزال تشارك في أعمال اللجنة المختصة والمعنية - بين أمور أخرى - بالتحضير للمؤتمر الدولي الخاص بالمحيط الهندي الذي كان من المقرر عقده أساساً في عام ١٩٨١ ، إلا أنه من المؤسف أن هذا المؤتمر لم يعقد حتى الآن وياتي يؤجل من عام إلى آخر حتى أُجِّل في المرة الأخيرة إلى النصف الأول من عام ١٩٨٨ ، ويحدوننا الأمل في أن الدول الأعضاء في اللجنة المختصة ستمارس الإرادة السياسية اللازمة لإنهاء الأعمال التحضيرية له ومن ثم المشاركة فيه مشاركة فعالة عند عقده في موعده الجديد كخطوة هامة لا بد منها في طريق تنفيذ إعلان منطقة المحيط الهندي منطقة سلام .

إن الحالة في أمريكا الوسطى تبعث على القلق والاهتمام بسبب التوتر القائم هناك بين دول المنطقة ، وإننا على يقين من أن دول أمريكا الوسطى لديها الإحساس الكامل بأن مسؤولياتها الوطنية تقتضي وجوب الاحترام المتبادل لحقوق الشعوب وسيادة

الدول بغية تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ، وفي هذا الخصوص ، لا يسعنا إلا أن نؤيد الجهود التي تقوم بها مجموعة كوندادورا لحل الخلافات في المنطقة ، ونؤمن بأن جهود هذه المجموعة هي خير ضمان لتحقيق السلم والامن اللذين تنشدهما دول هذه المنطقة .

إن إحدى التحديات التي يواجهها الجنس البشري في هذه المرحلة هي كبح سباق التسلح ، لاسيما النووي منه ، وعكس اتجاهه ، وهو أمر أكدته الوثيقة الختامية للدورة الاولى المكرسة لنزع السلاح ، حيث جاء فيها واقتبس " أن اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية له أولوية قصوى ويتحتم تحقيقا لهذه الغاية ، ازالة تهديد الاسلحة النووية ، ووقف سباق الاسلحة وتحويله الى الاتجاه العكسي الى أن يتم القضاء بصورة كاملة على الاسلحة النووية وأجهزة نقلها ومنع انتشار الاسلحة النووية" (الفقرة ٢٠).

إن بلادي تؤيد الجهود الرامية الى ايقاف سباق التسلح على الارض لكونها خطوة ضرورية لا غنى عنها نحو تقرير العودة الى الانفراج واقامة نظام شامل للامن والتعاون الدوليين وتنفيذ مهام التنمية لجميع الشعوب .

ونأمل بهذا الخصوص في أن ينمكس الانفراج البادي في علاقات الدولتين الاعظم في اجتماع قمة زعيمي هذين البلدين الثانية المزمع عقدها قريبا حتى يمكنهما التوصل الى نتائج من شأنها دفع عجلة مفاوضات نزع السلاح وبالتالي الى تخفيف حدة التوتر الدولي وايجاد الحلول للمشاكل التي تعصف حاليا بالمجتمع الانساني .

إن نجاح الجهود التي بذلت في الدورة الاربعين بشأن القرار الذي اعتمده الجمعية العامة حول الارهاب ، كما أن نجاح الدورة الاستثنائية الخاصة بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا التي انعقدت خلال الفترة من ٢٧ - ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ قد نبهنا الى أنه في استطاعة الارادة الدولية حل أعسر المشاكل إذا ما وجهت تلك الارادة وجهتها الصحيحة ، وإنما نأمل في أن يؤدي الانطباع الايجابي الذي أوجده هذا النجاح الى خلق زخم يمكن توجيهه نحو تصحيح مسار الاقتصاد العالمي ، وذلك ببدء حوار بناء بين الشمال والجنوب من أجل الاتفاق على اقامة صرح نظام اقتصادي دولي وجديد مبني على أسس أكثر وضوحا وعدلا لكل دول العالم ولن يتأتى ذلك إلا إذا قامت الدول الصناعية والدول المتقدمة بمضاعفة عونها الرسمي المقدم الى الدول النامية وكذلك بمساعدتها في تخفيف أعباء مديونيتها وازالة التدابير الحمائية ومساعدتها في نقل التكنولوجيا المتقدمة وايجاد أسعار عادلة لمنتجاتها ، خاصة وأن ما كان يسمى في الماضي بأزمة أسعار النفط المرتفعة التي كثيرا ما كانت الدول الصناعية والدول المتقدمة تعزى اليها مسؤولية ما آل اليه الاقتصاد العالمي من تدهور قد أثبت بطلانها .

في الوقت الذي يواجه فيه العالم كسادا اقتصاديا ، فإن الدول النامية وهي الدول الأكثر تضررا من هذه الحالة لا تتلقى ما يكفي من مساعدات من الدول الغنية خاصة الصناعية منها ، وان الدول المنتجة للنفط التي قدمت للدول النامية مساعدات سخية تتعرض اقتصادياتها الآن لعاصفة قوية بسبب تدهور أسعار النفط العالمية مما يؤثر على مساعداتها للدول النامية .

إننا نعتقد أن المشاكل الصعبة المطروحة أمامنا يجب أن تكون حافزا لنا من أجل تقوية وتعزيز دور هذه المنظمة الدولية بغية تمكينها من ايجاد الحلول الملائم لتلك المشاكل ، ولن يكون هذا ممكنا إلا اذا مارست كل دولة من الدول الاعضاء مسؤوليتها الملقاة عليها وذلك كما ورد في خطاب صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سلطان عمان في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٢ حيث قال جلالتة :

"قد حان الوقت لكي تتحمل كل دولة مسؤوليتها في نطاق الاسرة الدولية بهدف تنشيط دور الامم المتحدة وتأكيد وممنحه قدرة التأشير الايجابي لمالحي قضايا السلم والامن الدوليين".

السيد باري (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في

البداية أن أتقدم الى الرئيس بأحر التهاني بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين . ونحن على ثقة من أن عمق خبرته ومهارته الذي أهله لمنصبه الرفيع سيسهم اسهاما كبيرا في أعمال الجمعية في هذه الدورة . ونتمنى له كل النجاح في عمله .

وأود أن أعرب أيضا عن تقديري للأسلوب الممتاز والفعال الذي أدار به السفير خايمي دي بينييس ممثل اسبانيا مهام الرئيس خلال الدورة الاربعين . ومما يسعدني ، كغيري من الممثلين الآخرين ، أن أهنئ الأمين العام بمناسبة شفائه بعد العملية الجراحية التي أجريت له مؤخرا . وأعرب له عن عرفاننا لاختلاصه لمبادئ المنظمة وتفانيه في سبيلها .

لقد أتينا الى هذه الجمعية في العام الماضي للاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، التي أنشئت عندما كان ظل الحرب مخيما على هذا الكوكب ، وقد بدأت روح البشرية تنتعش بعد أن أنهكتها الاضطرابات السابقة وعلينا في هذه الدورة أن نبدأ في تجديد المنظمة حتى يتسنى لها أن تصبح في العقود المقبلة ، كما كان من المتصور لها ، أداة أساسية لادارة العلاقات الدولية .

والاولوية المباشرة التي تواجهها في ذلك اتخاذ تدابير عن طريق برنامج لاصلاح الموازنة لانهاء الازمة العميقة التي تواجهها المنظمة في التمويل وأن نتأكد من

توفير الموارد الضرورية لها للاضطلاع بجميع المسؤوليات الموكلة اليها بموجب الميثاق .

ونحن إذ نقوم بعملية اصلاح في منظماتنا ، علينا نحن الدول الاعضاء أن نجدد أيضا التزامنا بمبادئ الميثاق ومقاصده . فقد أدى الوهن الذي أصاب ذلك الالتزام الى اعاقلة الامم المتحدة عن الاضطلاع بمهمتها التاريخية ، وقلل من الثقة بأعمالنا وما الصعوبات المالية التي علينا أن نتجاوزها الآن إلا أحد أعراض الوهن الذي أصاب ذلك الالتزام .

لقد تغيرت ظروف عالمنا تغيرا كبيرا منذ توقيع الميثاق . وتجزأت التحالفات التي نشأت أثناء الحرب وأدت الى انشاء الامم المتحدة بسرعة تحت ضغط الحرب الباردة ، وبهتت المثالية التي ألهمت المنظمة البشر بها عند انشائها في وجه المنافسات الجديدة والاولويات الجديدة . كما أن انجازات العلم التي وسعت من آفاق معارفنا أجبرتنا على أن نتفكر في كابوس الدمار العالمي . وقد أمكن تفادي وقوع حرب عالمية شاملة في عصرنا ، لكن حسابات الردع الباردة التي ساعدت على إعطائنا سلمنا غير المستقر لم تأت معها بأي ضمان ميسر لكفالة الأمن . فمزال السلم والحرية ترفنا تتمتع به القلة على ظهر هذا الكوكب الذي تستمر فيه المنازعات الاقليمية والذي ظهرت فيه نظم جديدة للطفيان واستمر الجوع والفقر والمرض في تحدي جهودنا لتحقيق عالم أكثر انصافا .

وفي مواجهة هذه التغيرات الكبيرة واستمرار المحنة ، لم ينفذ حتى الآن ما وعدنا به الميثاق من نظام جديد بمنجاة من ويلات الحرب يقوم على أساس احترام كرامة الفرد الانساني وقيمه وحق كل الامم كبيرة وصغيرة ، غير أن هذا لا ينبغي أن يدفعنا الى التشكك في قيمة المنظمة أو التشكيك في الاهداف التي أنشئت من أجلها . ونظرا لان للصدفة والخطأ البشري دورهما في حياة الانسان ، ونظرا لان الجشع والحقاقة مازالا سائدين في عصرنا النووي كما كانا سائدين في العصور السابقة ، وإن كان

خطرهما إذ ذاك أقل مما هو الآن ، فاننا نحتاج الى منظمة نستطيع أن نناضل عن طريقها من أجل فرض النظام على عالمنا المضطرب وتقليل حدة المنافسة بين دولنا .
وعلىنا ، ونحن نتداول في هذه الجمعية بحثا عن أفضل السبل التي تمكن المنظمة من أن تضطلع بدورها بشكل ملائم وأكثر فعالية ، ألا نغفل ما تسنى تحقيقه بالفعل ، وكونه قادرا على أن يسهم في خدمة البشرية .

فهي تضع المعايير العالمية للقانون والممارسة في محور النظام الدولي ،
وتجعل احترامها هو الالتزام الاساسي للعضوية .
وهي توفر الآن محفلا يكاد يكون عالميا يمكن فيه للدول ان تسترعي الانتباه الى
مظالمها ، وان تستفيد من استخدام الآليات المتاحة لحل الخلافات .
وبالرغم من استمرار الحروب الاقليمية ، فقد تم نزع فتيل العديد من الازمات ،
وتفادي وقوع نزاعات اوسع نطاقا ، وذلك من خلال المساعي الحميدة للامين العام
والاسهام في عمليات صيانة السلم .

وهي شرعى عملية تصفية الاستعمار التي أدت الى استقلال أكثر من ١٠٠ دولة .
كما تضع معايير عالمية لاحترام حقوق الانسان يتعين على جميع الاعضاء ان
تحترمها ، وهي تزيد من الوعي باستكشاف انتهاكات هذه الحقوق .

لقد قهرت - عن طريق وكالاتها المتخصصة - افلال المجاعة والفقر والمرض
والتخلف ، وهي توفر المسكن والغذاء لمن تشردهم الحروب وغيرها من الكوارث الاخرى .

لماذا اذن تشار الشكوك وأوجه التردد بشأن قيمة المنظمة ، بالرغم من مجلها
الحافل بالانجازات ، في الوقت الذي تزداد فيه الحاجة الحاحا لوجود هذه الهيئة أكثر
من أي وقت مضى ؟ ان الامين العام يسترعي الانتباه - في تقاريره السنوية - الى أزمة
الثقة في النهج المتعدد الاطراف للعلاقات الدولية . ففي داخل هذه المنظمة تبرز هذه
الازمة عن نفسها في ميل الدول الاعضاء الى قبول التزام كامل ببعض تعهداتهم بالميثاق
وليس كلها ، أو تسعى الى تنفيذ مصالحها خارج اطار الامن الجماعي الذي يعد محور
الميثاق كما تتجلى أيضا في ميل الدول الى أن تنظر الى هذه الجمعية على أنها مكان
للوفاء بالمزايا القصيرة الامد فقط ، وأن تتجاهل الفرص التي توفرها للعمل الاكبر
الحاحا لتوفير توافق الآراء الذي يعد أساسا للتقدم . وهي تتضح أيضا في امسك عدد
من الدول الاعضاء عن دفع أنصبتها المقررة . لذا بلغت الصعوبات المالية الراهنة
ذروتها في الوقت الذي احتفلت فيه المنظمة بالذكرى السنوية الاربعين لانشائها .

ان أزمة الثقة هذه في النهج المتعدد الاطراف قد اتسمت أيضا بانتقاد متزايد من جانب أولئك الذين يراقبون شؤوننا والذين فلوا من كثرة ما يرون من تناقض بين العمل والوعود في مداولاتنا . ربما كانوا يطلبون منا مستويات أعلى مما نستطيع التوصل اليه . لكنهم يذكروننا أيضا بأن المستويات التي يتوقعونها هي ما قبلناها جميعا عند انضمامنا الى الميثاق . ويشير البعض الى التثقت المبدد لطاقتنا بسبب الازدواج في جدول اعمالنا ، والانفعال بالمناقشات الداخلية وتجاهل الحلول العملية لمشاكل العالم الخارجي الملحة ، والميل الى أفراد عدد صغير من البلدان بالانتقاد بينما لا يشار الى اخطاء الآخرين إلا نادرا . ان هذه الانتقادات قد لا تنصف المشاكل التي تواجهها منظمة عالمية مكونة من مختلف الشعوب والمناطق عليها أن تسعى الى تحقيق توازن في الاولوية التي توليها للمسائل ذات الهمية التي تهتم كل عضو من أعضائها . ومع ذلك ، ونظرا لان هذه الانتقادات توجه حتى من أولئك الذين يؤيدون هذه المنظمة من ناحية المبدأ ، فهي بالتالي لابد وأن تشير قلقنا العميق .

أود أن أوضح أنه في بلادي لاتزال هناك ثقة أساسية في أعمال هذه المنظمة . والالتزام بمبادئ الميثاق يكمن في صميم السياسة الخارجية الايرلندية . وبوصفنا بلدا صغيرا خبر قسما وافرا من مشاكل الانقسام والنزاع فإننا نهتم اهتماما خاصا بالدعوة الى المعتقد الأساسي للميثاق وقبوله قبولا عالميا ألا وهو تسوية المنازعات بالوسائل السلمية . كما أننا ندرك أيضا تمام الادراك ، انه في هذا العصر النووي ما من أمة محصنة ضد المخاطر المتأصلة في النزاعات الاقليمية . فبينما تنطوي هذه النزاعات على خسارة فادحة في إزهاق أرواح الابرياء واستنزاف الموارد الضرورية ، فإنها في بعض الاحيان أيضا تهدد بازدياد رقعة تصاعدها ، مما يقرب الدول الحائزة للأسلحة النووية من حافة مواجهة خطيرة .

وفي مواجهة هذه الحقيقة المارخة ، اذا ما وافقت الدول الاعضاء - واعتقد أنها توافق - على أننا بحاجة الى الامم المتحدة بوصفها أداة مركزية للنظام والتعاون في عصرنا النووي ، فيجب أن تكون على استعداد لاتخاذ أية خطوات ضرورية

لقيامها بعملها ولانتهاء التناقض بين الوعد والاداء في شؤوننا . لكن مهما كانت نتيجة الموازنة بين أوجه نجاح واخفاق الامم المتحدة ، فإن هناك شيئا واحدا أكيدا هو أن أوجه اخفاق هذه المنظمة هي أوجه اخفاقنا نحن .

ان الدول المجتمعة هنا هي الامم المتحدة ، وان نجاح هذه المنظمة في الاضطلاع بالمسؤوليات التي أنشئت من أجلها ، لا يمكن أن يزيد عن الجهد الذي يكون كل منا على استعداد لبذله للوفاء بالتزامات العضوية .

ان هذه الالتزامات حقيقية وذات مغزى ، فهي تحكم سير علاقتنا مع الدول الأخرى ، وانخراطنا في هياكل المنظمة ذاتها . ان الدول الاعضاء عليها التزام خاص للتعاون مع مجلس الأمن ، الذي أوكلت اليه المسؤولية الأساسية لصيانة السلم والأمن الدوليين . واذا كان للأمم المتحدة أن تعمل بأقصى قدر من الفعالية ، فيجب تقديم أقصى تأييد ممكن للأمين العام في اضطلاع بالمهام العديدة الصعبة والأساسية التي تقع على عاتقه ، وليس أقلها التوصل الى حلول للعديد من النزاعات الإقليمية التي احتلت مركز الصدارة في مداولاتنا .

كما يتعين أيضا على الدول الممثلة في هذه الجمعية أن تبذل جهدا أكبر في حسم القضايا التي تطرح علينا عاما بعد عام .

اذا ما ذكرت أولا العلاقات بين الشرق والغرب ، فهذا لان العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين هي الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها في الحياة الدولية والتي تتدخل في عمل المنظمة على كل المستويات . لقد وضع الميثاق في وقت كانت فيه هاتان القوتان قد تشاطرتا هدفا مشتركا . واليوم وبعد سقوط هذا التحالف بفترة طويلة لا يزال التنافس بين الدولتين العظميين الرئيسيتين شاغلا أساسيا من شواغل هذه المنظمة . وتساعد الامم المتحدة من خلال الدور الذي تلعبه على أضواء النزاعات الإقليمية وذلك بالعمل كمنظم للعلاقة بين القوتين العظميين النووييتين . لكن اسهاما في تصريف الازمات لا يمكن أن يكون فعالا إلا عندما تتفق كل من القوتين على نطاق وهدف أي عمل يتم التفكير فيه . فالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يتحملان بموجب

الميثاق وبحكم عضويتها في مجلس الامن - مسؤولية خاصة للنهوض بالسلم والامن الدوليين . لذا ، فإنه من الهمية القصوى أن يظلمعا بتلك المسؤولية باغتنامهما لكل فرص الحوار ومن خلال الادارة الفعالة لتنافسهما ، بغية تقليل التوترات فيما بينهما . ان تحسن مناخ العلاقات بين الشرق والغرب خلال العام الماضي يوفر أساسا للتفاوض المستمر - وان كان تفاؤلا متواضعا - بإمكانية بزوغ روح جديدة للتعاون بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لاسيما ، وان لقاء القمة بين الرئيس ريفسان والامين العام غورباتشوف في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، قد حقق اتفاقا على الابقاء على اتصالات منتظمة على المستويين السياسي والرسمي على سواء بشأن القضايا الهامة التي تشير اهتمامهما . وبالرغم من الاختلافات الجادة التي يسلمان بها تمكن القائدان من التوصل الى تحديد قدر من الارضية المشتركة الهامة بالنسبة للمفاوضات الشنائية الخاصة بالاسلحة النووية واسلحة الغضاء .

ونأمل أن تؤدي التفاهات التي تم التوصل اليها والاجتماع الهام الذي عقد مؤخرا بين وزير الخارجية هولتز ووزير الخارجية شغاردنادزي الى احراز تقدم كبير في كل جوانب العلاقات بين البلدين . واذ ما حدث هذا فإن الاثار الايجابية سيتم الشعور بها داخل هذه المنظمة وكذلك في الحوار بين الشرق والغرب وفي اطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وكوسيلة لابرار الاولوية التي ينبغي أن يحظى بها نزع السلاح وتحديد الاسلحة في الشؤون الدولية ، حددت هذه الجمعية الثمانينات لتكون العقد الثاني لنزع السلاح . واذ نلقي نظرة على النصف الاول من العقد الحالي ، لا يمكننا بحق أن نخلص الى أننا ابتعدنا خلاله بأي حال عن التهديد المروع من الترمانات النووية المتزايدة التطور بما تنطوي عليه من خطر مميت للقضاء على الحياة فوق كوكبنا . واني لاسرد مثالا واحدا وهو انه تم تفجير أكثر من ألف انفجار نووي منذ بدء سريان معاهدة الخطر الجزئي على التجارب النووية عام ١٩٦٣ ، وان ربع هذه التفجيرات تقريبا حدث خلال السنوات الخمس الاخيرة .

ومع ذلك فخلافا للنتائج المخيبة للآمال للسنوات الاخيرة هناك دلالات عكسية امكانية احراز تقدم في الفترة القادمة بسبب تحسن احتمالات المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، التي اشرت اليها . وأود أن أذكر قادة هاتين الدولتين القويتين على متابعة كل امكانية للتوصل الى اتفاق على تخفيضات كبيرة في الاسلحة النووية ، بغية ازالتها في نهاية المطاف . وعليهم أيضا أن يضمنوا ألا يصبح الفضاء الخارجي أبدا ميدانا لسباق تسلح جديد .

وهناك دليل لا يقبل الدحض على أن الاسلحة الكيميائية تستخدم بشكل يتعارض مع بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، كما أن هناك دلائل تشير القلق على تزايد الاهتمام باقتناء هذه الاسلحة . لذلك ينبغي أن يحظى ابرام اتفاق لحظر استخدام الاسلحة الكيميائية قابل للتحقق وملزم دوليا بأقصى قدر من الاولوية . ويسعدني أن ألاحظ وجود دلالات عن احراز تقدم في المفاوضات التي تدور في مؤتمر نزع السلاح بشأن ابرام اتفاقية في هذا الصدد .

وعلاوة على ذلك ، اختتم في الايام القليلة الماضية مؤتمر استكهولم بشأن تدابير بناء الثقة والامن ومفاوضاته باتفاق كبير سيساهم مساهمة لها دلالتها في تهيئة مناخ امن افضل في أوروبا .

لقد استخدمت هذه المنمة من قبل لاناخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بوقف تجارب الأسلحة النووية وأن تتخذ الخطوات اللازمة نحو ابرام معاهدة لفرض حظر شامل على تجارب هذه الأسلحة . ان مثل هذا الحظر لن يزيل الأسلحة النووية . ولكننا مقتنعون بأنه سيشكل قيذا على زيادة تطويرها التقني ، ويمهد السبيل الى تخفيضها وازالتها . ولهذا فإنه سيكون بمثابة دليل يعوّل عليه على التزام الدول الحائزة على أسلحة نووية بما أعلنته كثيرا عن اعتزامها القضاء على الأسلحة النووية ، كما أنه سيطمئن المجتمع الدولي مرة أخرى بأن شواغله لقيت آذانا صاغية . لقد كان تطور مفهوم وممارسة حفظ السلام من أبرز انجازات الامم المتحدة وأكثرها قيمة . ويشرف إيرلندا بوجه خاص أنها شاركت مشاركة وثيقة على مدى الثلاثين سنة الماضية في عمليات الامم المتحدة لاحتواء الصراعات الاقليمية . ومن خلال المشاركة في بعثات المراقبة وحفظ السلام ، سعينا الى التعبير العملي عن التزامنا بالتسوية السلمية للمنازعات .

وقد حرصت الحكومات الايرلندية عند ارسال قوات في بعثات حفظ السلام على التأكد من توافر عدد من الشروط الاساسية والضرورية لفعالية عمليات القوة الممنية ولامنها . وهذه الشروط هي : أولا ، ينبغي أن تعمل القوة بمقتضى ولاية واضحة من مجلس الامن وبتأييد كامل من أعضائه ، ثانيا ، ينبغي للقوة أن تحظى بتعاون شتى أطراف الصراع ، ثالثا ، ينبغي للقوة أن تعمل على أساس ترتيبات مالية مرضية . واذا طبقنا هذه المعايير ، فإن الوضع الحالي لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، التي تقدم الامين العام بتقرير بشأنها الى مجلس الامن في الايام الاخيرة ، لابد أن يشير قلقنا بالفا .

ففي مقدمة المشاكل التي تواجه قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان عدم قدرتها على تنفيذ الولاية التي أنيطت بها في قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) . فما يسمى بالمنطقة الامنية ، التي تصر اسرائيل على ابقائها ، أصبح مركزا لنشاط المقاومة وللمجابهة التي أدت الى تعميد خطير للعنف من كل الجوانب . وتشهد الخسائر في الارواح وغيرها من الخسائر التي تكبدتها تلك القوة في الاسبوع الاخيرة على الثمن الباهظ الذي يدفعه أفرادها في جهودهم لاعادة الاستقرار في تلك المنطقة وأدائهم واجباتهم بنزاهة وتجرد . ولا يمكن السماح باستمرار وضعهم الخطير الراهن . وتقتضي الضرورة الملحة وقف الهجمات القاتلة على أفراد قوة الامم المتحدة ، وتمكينهم من الاضطلاع بولايتهم دون تدخل آخر . ولا بد من احراز تقدم بهذا المعنى فورا .

واني أؤيد بقوة توصية الامين العام الى أعضاء مجلس الامن بأن يقوموا ، بشكل جماعي أو فردي ، باتخاذ اجراءات عاجلة لايجاد مخرج من الجمود الحالي واحراز تقدم كبير نحو تنفيذ تلك الولاية . والاحظ أن مجلس الامن قد عكف مرة أخرى على بحث هذه المسألة خلال اليومين الماضيين . وطلب مرة أخرى من جميع الاطراف المعنية أن تتعاون في وزع قوة الامم المتحدة حتى حدود لبنان الجنوبية . ولا بد من الاستجابة لهذه الدعوى . كما طلب من الامين العام أن يضع الترتيبات الضرورية لذلك . ومن الاهمية بمكان أن يتأكد من التأييد الكامل لجميع أعضاء هذه المنظمة في جهوده . وتقتضي الضرورة الآن أكثر من أي وقت مضى أن تبين جميع الدول الاعضاء بوضوح استعدادها لتقديم دعم سياسي كامل لمسمى الامم المتحدة لحفظ السلم ولدفع أنصبتها المحددة .

وربما ليس هناك مجال لنشاط الامم المتحدة تتجلى فيه الهوة بين الوعد والاداء أكثر مما تتجلى في مجال حقوق الانسان . ومن بواعث الفخر للامم المتحدة انجازاتها الكبيرة المحققة فعلا في هذا الميدان والمتمثلة في تحديد وتدوين المعايير المشتركة التي يتعين على جميع الحكومات أن تحترمها بمقتضى تعاونها كأعضاء في هذه المنظمة . ان الاعلان العالمي الذي تم الاتفاق عليه بعد انقضاء أربع سنوات فقط على انشاء الامم المتحدة ، أصبح الأساس لكل ما تحقق بعده في هذا الميدان . ومع ذلك ، فإننا اذا

نظرنا خارج هذه القاعات ، وخارج اطار المناقشات التي أجريناها والمشاريع التي بحثناها ، ربما لسنوات في بعض الاحيان حتى نتمكن من التوصل الى اتفاق ، فإننا سنجد ان المعايير التي وضعناها ووسائل الحماية التي توخيناها كثيرا جدا ما ترفض بازدراء وأن دولا كثيرة جدا مازالت تفرض ملطتها في تجاهل فظ لحقوق الفرد .

لهذا اقترح ، بالنسبة للفترة المقبلة ، انه اذا اريد لهذا العمل أن تكون له قيمة ملمومة ودائمة ، فلعل الامم المتحدة تركز على معرفة الطريقة المثلى لكفالة التنفيذ على أوسع نطاق ممكن لشيء صكوك حقوق الانسان الدولية السارية الآن . وما من شيء سيساهم في تعزيز سمعة الامم المتحدة والنظرة الصحيحة اليها أكثر من معرفة أن قراراتها ومقرراتها أحدثت أثرا له دلالة على امكانية عيش عامة الناس من الرجال والنساء في كرامة وحرية . لذلك ينبغي لنا أن نعمل من أجل كفالة تطوير الآلية الخاصة بتصحيح الاساءات والتحقيق في المظالم ، بحيث تتوافر لجميع الافراد في كل مكان الثقة في امكانية الانتصاف الذي يحرمون منه الآن* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أوغوما (بنن) .

وبالنسبة لجانب كبير من البشرية يأخذ القمع شكل الجوع والمرض والفقر .
 والتكاليف التي تدفعها الانسانية باهظة جدا . وفي ذات الوقت فان النتائج السياسية
 تصبح أكثر جلاءً في الوقت الذي يتعرض فيه استقرار العديد من البلدان النامية للخطر
 الناجم عن المصاعب الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة التي يتوجب عليها مواجهتها .
 ولا يمكن احتواء المشاكل الاقتصادية داخل الحدود الوطنية . وقليلة هي
 البلدان التي يمكنها اليوم تفادي أثر الترددي الاقتصادي حتى في مناطق العالم
 النائية . وليس بوسع فرادى الدول ان تتجنب تلك المشاكل او ان تستحدث حلولاً لها .
 ان العمل المشترك ليس خياراً ، انما هو ضرورة .

واطار الامم المتحدة المتعدد الاطراف هو المكان المناسب لبذل مثل هذه الجهود
 وبذلك يقع على هذه المنظمة عبء القيام بدور رئيسي في مساعدة البلدان النامية .
 والدورة الاستثنائية المكرسة لافريقيا التي انعقدت في وقت سابق من هذا العام مثال
 على ما يمكن تحقيقه عندما تقر الدول الاعضاء بضرورة اتخاذ اجراءات متعددة الاطراف
 وتبدي العزم والروح العملية اللازمة للتوصل الى نتائج عملية ملموسة .
 ان المؤتمر السابع للأمم المتحدة للتجارة والتنمية حدث رئيسي على جدول
 أعمال الامم المتحدة في السنة القادمة ، كما انه يجري الاعداد له الآن . اننا نعلق
 اهمية كبيرة على ذلك الاجتماع . وسيكون جدول أعماله حافلاً بالقضايا الاساسية ، بما
 في ذلك موارد التنمية والسلع الاساسية ، كما أنه سيأخذ في الاعتبار المشاكل التي
 تواجه أقل البلدان نمواً .

لقد تمثل أحد المنجزات البارزة للدورة الاربعة للجمعية في الاتفاق المبتكر
 والبعيد الاثر الذي توصلت اليه الدول الاعضاء بشأن التدابير الرامية الى منع الارهاب
 الدولي . ومع ذلك فمنذ تلك الدورة عانى عدد من الدول الاوروبية بما في ذلك بعض
 الدول من شركائنا في مجموعة الاثنى عشرة من هجمة بربرية ضارية من الهجمات
 الارهابية . وثمة بلدان اخرى في مناطق اخرى وقعت ايضا ضحية للنوايا الارهابية
 الفتاكة .

وقد عقدت ايرلندا وشركاؤها الغربيون العزم على مواجهة هذا التهديد الارهابي المتجدد . واكدنا في ادانتنا لمثل هذه الاعمال الارهابية ان الدول التي تؤيد أو تؤوي الارهابيين لا يمكن أن تتوقع الاحتفاظ بعلاقات طبيعية مع بلداننا . كما طالبنا بتعاون الدول الاعضاء الاخرى في هذه المنظمة في جهودنا الرامية الى دحر الارهاب وعزل من يقومون بهذه الجرائم المنكرة . ان الارهاب الدولي اهانة وتحد لكل ما تمثله المنظمة . ومن ثم فانه استنادا الى توافق الآراء الذي توصلنا اليه في دورة العام الماضي ، يجب علينا الآن أن نعزز تعاوننا ونأخذ حذرنا لنضمن استئصال هذا الشر الكبير .

ان التقدم في المجالات ذات الاولوية التي حددتها للتو - وهي العلاقات بين الشرق والغرب ، ونزع السلاح ، وصون السلم ، وحقوق الانسان ، والتنمية ، ومكافحة الارهاب الدولي - من شأنه أن يعزز دور المنظمة وأن يقطع شوطا لا بأس به صوب تحقيق الهدف الذي سعى اليه مؤسسو الأمم المتحدة . بيد أنه من الاهمية بمكان أيضا الا تفتقر الأمم المتحدة الى الموارد اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها العالمية . ان وجود خلفية من الازمة المالية التي تنذر بالتهديد دوما يمكن ان يؤدي الى الشلل التدريجي للمنظمة . والمطلب الاول هو ان تفي جميع الدول الاعضاء بأنصبتها المقررة التي تعد الزامية بموجب الميثاق . وهذا رئيسي بالنسبة لاي جهد يستهدف ارساء دعائم الشؤون المالية للأمم المتحدة على أساس سوي . ومن الاهمية بمكان أيضا أن نجعل منظمنا على أكبر قدر ممكن من الكفاءة والنشاط . ويود وفدي أن يزوجي تهانته الى أعضاء الفريق الرفيع المستوى على التقرير الذي أعدوه والذي يمثل مساهمة كبرى في المناقشة الدائرة بشأن العمل الاداري والمالي للأمم المتحدة . ولدى التماس التغيير ، علينا أن نحتاط لئلا نخل بالتوازن الذي يقيمه الميثاق بين مصالح كل الأمم الممثلة هنا ، كبيرها وصغيرها على السواء ، في تمتعها بالمساواة قبل كل شيء . واذا اخذنا هذا الاحتياط فانني واثق انه بوسعنا ان نجهز المنظمة بصورة اكثر فعالية لتقوم في العقود المقبلة بالدور الذي لا غنى عنه في الحياة الدولية والذي ينيطه بها الميثاق .

ان معظم المنازعات الاقليمية التي نجابها قد استمرت بالرغم من جهود الامم المتحدة لتمهيد السبيل صوب تحقيق تسوية متفق عليها وعرض خدماتها للمساعدة على تحقيق تلك النتيجة . وكل هذه المنازعات تثبت بشكل مأساوي عدم جدوى العنف ، وكلها تسببت في مشاق لا تطيقها الشعوب المعنية . وقد سعت الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي عن طريق تعاونها الى دعم جهود الامين العام وغيره من الاطراف المهتمة للمساعدة في حل هذه المنازعات ، سواء كانت في افغانستان أو في قبرص أو في الخليج . وبالمثل ، أكد زميلي وزير الخارجية البريطاني ، من جديد ، عزم الدول الاثنتي عشرة على مواصلة جهودها لتشجيع التوصل الى تسوية سلمية لمثل هذه المنازعات . ومن جهتي أود أن اتصدى اليوم للمشاكل الخاصة لثلاث مناطق ، ألا وهي الشرق الاوسط ، والجنوب الافريقي ، وامريكا الوسطى .

اننا في ايرلندا لا نزال نشعر بعميق القلق ازاء الغشل المستمر في وضع حد للنزاع بين اسرائيل وجيرانها العرب ، وهو نزاع تجاوز آثار ما يسببه من عدم استقرار المنطقة المباشرة بكثير . وقد شجعتنا ، في السنة الاخيرة ، الفرص التي بزغت على ما يبدو نتيجة للاتفاق الذي توصلت اليه الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في شباط/فبراير عام ١٩٨٥ . ولسوء الطالع ، احبط الطريق المسدود الذي تكشف منذ ذلك الحين الكثير من الآمال التي احياها ذلك الاتفاق من قبل . وفي الآونة الاخيرة تتبعنا باهتمام خاص الجهود المتجددة من جانب مصر واسرائيل لايجاد حل سلمي لخلافاتهما الشنائية .

وتقتضي الضرورة بذل جهد أكبر من جانب الاطراف المعنية ومن جانب المجتمع الدولي بشكل اوسع ، لضمان تمتع المنطقة ككل بسلام شامل ودائم . ان نهجنا لتسوية النزاع يستند الى اعلان البندقية الذي اعتمده الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي . ويجب ضمان العدالة للشعب الفلسطيني وفقا لحقه في تقرير المصير . كما يجب أن يتأكد لاسرائيل أمنها فيما وراء حدود معترف بها .

وما برح لبنان ضحية لعدم الاستقرار الناجم عن الغشل في ايجاد تسوية لنزاع

الشرق الاوسط الاوسع نطاقا . وقد شهد العام الماضي مزيدا من المعاناة وسفك الدماء لطوائف ذلك البلد المنقسمة على نفسها . اننا نناشد الحكومة اللبنانية وغيرها من الاطراف في البلد مواصلة مهمتها الحيوية المتمثلة في تحقيق المصالحة الوطنية . واذ نقوم بذلك نعيد الى الازهان مرة اخرى الحاجة الماسة لضبط النفس من جانب القوى الموجودة خارج البلد . ان السلامة الاقليمية والسيادة والاستقلال السياسي للبنان يجب ان تحترم اذا ما اريد ضمان السلم .

ان استمرار تردي الحالة في جنوب افريقيا ابان السنة الماضية مصدر استياء كبير للمجتمع الدولي . فعلى الرغم من التدابير الصارمة التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا للحيلولة دون التغطية الاعلامية للأحداث هناك ، يتركز انتباه العالم كما لم يحدث من قبل على العواقب الوخيمة للفصل العنصري بجميع مظاهره . ومن غير المجدي لحكومة جنوب افريقيا ان تزعم ، كما تفعل ، انها شرعت في عملية الاصلاح . ان ترقية النظام لا قيمة له اذا ما ظل الهيكل الاساسي للفصل العنصري على حاله . فيجب استئصال هذه الممارسة الشريرة كلية . وان اعلان حالة الطوارئ والاعتقال الجماعي والتدابير القمعية المتخذة بموجبها ، توضح بجلء ان حكومة جنوب افريقيا لم تعقد عزمها بجديّة بعد على تحقيق الاصلاح الحقيقي أو على الشروع في اجراء حوار سياسي مجد مع القيادة الحقيقيين لطائفة السود .

واحرار تقدم في هذا الشأن يتطلب الوفاء ببعض الشروط المسبقة الاساسية . وتشمل هذه الشروط الفاء حالة الطوارئ ، والافراج الغوري وغير المشروط عن نلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين ، ووضع حد للحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوجدويين الافريقيين وغيرها من الاحزاب السياسية ، ووضع حد للاحتجاز دون محاكمة واعادة التوطن القسرية . وينبغي ان يكون واضحا للجميع الان ان الاجراء الجماعي الذي يتخذه المجتمع الدولي هو وحده الذي سيقنع في نهاية المطاف اولئك الذين يمسون زمام السلطة في جنوب افريقيا بالالتزام حقا بالتخلي عن الفصل العنصري . ولهذا السبب تؤيد ايرلندا ان يفرض مجلس الامن مجموعة من الجزاءات الالزامية على جنوب افريقيا ، ينفذها الجميع بالكامل . وبوصفنا عضوا في الاتحاد الاوروبي ايدنا بصفة مستمرة اتخاذ تدابير مشتركة للضغط على جنوب افريقيا حتى تقبل التغيير وسنواصل العمل مع شركائنا في الاتحاد الاوروبي من اجل مواصلة تعزيز الجزاءات التي فرضها الى ان يتحقق التغيير الحقيقي .

ولا تزال جنوب افريقيا تتحدى القانون الدولي والرأي العام الدولي في اماكن اخرى في المنطقة . وقد ادانت ايرلندا جهود جنوب افريقيا الرامية الى زعزعة استقرار جيرانها ، كما ادانها المجتمع الدولي . ومناورات حكومة جنوب افريقيا المتمثلة في انشاء ما يسمى "حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية" في ناميبيا لا يمكن ان تخدع الرأي العام العالمي ويجب ان نعرفها بما هي عليه : مزيد من العقبات في طريق استقلال ناميبيا . والسبيل الوحيد الى الامام يتمثل في التزام جنوب افريقيا بالتنفيذ الغوري لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٦) .

ومن المشبط للهمة ان نلاحظ ان اللجوء الى العنف لا يزال سائدا الى حد كبير في امريكا الوسطى كوسيلة لحل مشاكل المنطقة . ان العنف لن ياتي بحل للظلم الاقتصادي والاجتماعي ، وترسيخ الديمقراطية هو وحده الذي سيضمن بدرجة اكبر العدالة لشعوب المنطقة ويؤدي الى التخفيف من عبء الفقر والقهر اللذين اصابا الكثيرين منهم لغترة طويلة . ان السلم هو الشرط الاساسي لهذه التنمية وبلدان المنطقة تحتاج الى

السلم في الداخل وفي الخارج . ولا يزال الامل الوطيد معقودا على جهود دول امريكا الوسطى نفسها . ويحق لها ان تلتهم حسن النية والتشجيع من الآخرين . وقد بدا لنا ان عملية كونتادورا تبشر بالخير فخاب أملنا لان تلك المبادرة لم تؤد الى الاتفاق الذي كان ينتظر ان يشكل اساسا للتقدم الدائم . ونحن نناشد دول كونتادورا ان تجدد جهودها بالتعاون مع فريق الدعم من أجل ارساء اطار السلم الدائم الذي أصبحت المنطقة في حاجة ماسة اليه . وتتطلع ايرلندا باعتبارها احدي الدول الاثنتي عشرة الى الفرصة لتقديم الدعم النشط لهذه العملية ضمن سياق الحوار السياسي الذي تعقده الدول الاثنتا عشرة مع امريكا الوسطى .

وما فترت وزراء خارجية الحكومات الايرلندية المتعاقبة يبلغون الجمعية العامة منذ ١٨ عاما ، سنة بعد أخرى ، في هذه المناقشة بالحالة في ايرلندا الشمالية . وقد وصفنا الخلفية التاريخية لعدم الاستقرار في هذا الجزء من ايرلندا والاسباب الكامنة وراء ذلك . وأبرزنا بقوة رغبتنا المخلمة في أن نجد مع الحكومة البريطانية حلا سلميا لهذه القضية . وترجع مرحلة الاضطراب الحالية الى عام ١٩٦٩ ولكنها ليست سوى مرحلة واحدة لمشكلة صعبة عميقة الجذور تتعلق بالعلاقة بين دولتين من الدول الاعضاء ، هما بريطانيا وايرلندا ، وبوجود اتجاهين تقليديين رئيسيين في جزيرة ايرلندا ، هما الاتجاه الاتحادي والاتجاه الوطني . وقد وافينا الجمعية العامة ونوافيها اليوم مرة اخرى بالمعلومات لان هذه المشكلة هي أهم مشكلة قومية لدينا ، فحسب ، ولكن لان الامم المتحدة تضطلع بدور رئيسي في صيانة السلم والامن في العالم .

ومنذ أن خاطبت الجمعية العامة قبل عام ، حدث تطور بناء كبير . ففي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في هيلز بورو ، في ايرلندا الشمالية ، وقعت الحكومتان الايرلندية والبريطانية اتفقا رسميا ملزما هو الاتفاق الانجلو ايرلندي لعام ١٩٨٥ . وناقش برلماننا دبلن ولندن هذا الاتفاق وأقره وقد بدأ سريانه في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر . وبموجب المادة ١٠٢ من الميثاق سجل ممثلو حكومتينا الاتفاق في الامم المتحدة في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ .

ويعتبر هذا الاتفاق نتيجة للالتزام عضوين من هذه المنظمة بالتماس حلول لموضوع له اهمية مشتركة كبيرة عن طريق المفاوضات . وهو بالمثل نتيجة لرفض مشترك لايية محاولة للنهوض بالاهداف السياسية عن طريق العنف أو التهديد بالعنف . ومن اللائق بوجه خاص ان احيط الجمعية العامة علما بهذا الاتفاق في هذه السنة التي اعلنتها الامم المتحدة السنة الدولية للسلم .

وقد سبقت هذا الاتفاق فترة طويلة من التفكير والتشاور من كلا الجانبين . ومن ناحيتنا اجتمع ممثلو الاحزاب الوطنية الدستورية في ايرلندا كلها بصورة رسمية في دبلن للنظر في الطريقة التي تتيح تحقيق السلم والاستقرار الدائمين . ويتضمن تقرير محفل ايرلندا الجديد المؤرخ في ايار/مايو ١٩٨٤ النتيجة التي اتفق عليها والتي كانت اساسا للموقف الذي اتخذته حكومة بلادي في المفاوضات التي جرت مع الحكومة البريطانية في اعقاب ذلك .

وقد دخلت الحكومتان المفاوضات وهما تعلمان ان التوصل الى اتفاق يخدم مصالحهما المشتركة . وكان امامنا أربعة أهداف رئيسية : كنا نريد عن طريق تضافر الجهود تعزيز السلم والاستقرار في ايرلندا الشمالية . كنا نريد أن نساعد على التوفيق بين الاتجاهين التقليديين الاساسيين ، الاتحادي والقومي ، في ايرلندا . كنا نريد ان نهيق مناخا جديدا من الصداقة بين شعبي بريطانيا وايرلندا . كنا نريد وضع حد للعنف والارهاب .

فشرعنا في ارساء اطار لتحقيق السلم والاستقرار والمصالحة . ولم يكن بنيتنا ان يؤدي الاتفاق الى حلول جاهزة لمشكلة يرجع عهدا الى التسوية الانجلو ايرلندية قبل أكثر من ٦٥ عاما وترجع اصولها الى الماضي البعيد . ولكننا كنا مقتنعين بأنه اذا تمكنا من ارساء الاطار الصحيح فان الحلول ستأتي بصورة تدريجية ومع مرور الوقت وكانت نتيجة ذلك الاتفاق الانجلو ايرلندي .

ويعلن الاتفاق في مادته الاولى ، وهي مادة هامة ، أن أي تغيير في مركز ايرلندا الشمالية لا يمكن أن يحدث الا بموافقة أغلبية سكان ايرلندا الشمالية .

ولا ترغب اغلبية السكان في ايرلندا الشمالية حاليا في إحداث أي تغيير . ولكن اذا
اعربت اغلبية سكان ايرلندا الشمالية بصورة واضحة في المستقبل عن رغبتها في انشاء
ايرلندا المتحدة ووافقت على ذلك رسميا فان كلا من الحكومتين ستعد تشريعا وتساند
اقراره في مجلسها التشريعي تنفيذا لتلك الرغبة .
وللمرة الاولى يوضح اتفاق دولي بجلاء شرعية التطلع القومي الى ايرلندا متحدة
ذات سيادة تتحقق بوسائل سلمية وعن طريق الاتفاق . وفي الوقت نفسه تراعي تماما
شواغل الاتحاديين بالتعهد بعدم اجراء اي تغيير في المركز الحالي ما لم ترغب فيه
الاغلبية في ايرلندا الشمالية .

وينص الاتفاق على عقد مؤتمر حكومي دولي بوصفه الأداة التي التزمت عن طريقها الحكومتان الايرلندية والبريطانية بالعمل سويا من أجل تحقيق أهداف محددة وهي : التوفيق بين حقوق وهويات الاتجاهين التقليديين السائدين في ايرلندا الشمالية ، والسلام والاستقرار ، والرخاء في جميع أرجاء جزيرة ايرلندا .

وللمرة الأولى يُعترف في اتفاق دولي بحق الحكومة الايرلندية في التحدث عن الاتجاه القومي في الشمال ويُمن عليه بصورة رسمية ومستمرة . وهذا يعطي القوميين في ايرلندا الشمالية أملا جديدا . وستكون الحكومة الايرلندية هي المُدافع عنهم في المؤتمر .

سنؤيد حقوق القوميين في ايرلندا الشمالية وسنضمن ، من خلال المؤتمر ، الاعتراف الكامل بهذه الحقوق وتلبيتها . اننا نريد أن نرى مجتمعا يمكن فيه للقوميين والاتحاديين أن يعيشوا في سلم ، دونما تمييز أو تعصب ، وتتاح فيه للطائفتين فرصة المشاركة في هياكل الحكومة وعملياتها . ونريد أيضا أن نرى في أقرب وقت ممكن ، وعن طريق تعاون الممثلين السياسيين الدستوريين في ايرلندا الشمالية ، إنشاء حكومة هناك تنتقل اليها السلطة تحظى بتأييد واسع النطاق من جانب القوميين والاتحاديين على السواء .

ان الاتفاق الانجلو - ايرلندي عبارة عن مبادرة مقدمة من حكومتين وتستهدف إنشاء حركة سياسية إيجابية جديدة عن طريق العمل المشترك . وقد أعد بتان لمعالجة حالة بعينها . وإن شكله وآليته التنفيذية جديدان وليس لهما سابقة دقيقة في الشؤون الدولية . وتلتزم الحكومتان الواضعتان له بإنجاحه لأن من مصلحتيهما الحيوية ضمان نجاحه .

وينص الميثاق على إقامة علاقات ودية بين الدول بوصف ذلك أحد مقاصده . وتقوم علاقة فريدة بين الامتين الايرلندية والبريطانية وهي علاقة تنبع من روابط تاريخية وثقافية وإثنية على مر قرون عديدة ومن جوارهما الوثيق . ونتشاطر أيضا الإيمان القوي المشترك بالمبادئ والمؤسسات الديمقراطية ، واليوم هناك رابطة مشتركة تتمثل

في عضويتنا في الاتحاد الأوروبي . إن المسألة الرئيسية المعلقة بيننا هي مسألة
إيرلندا الشمالية .

وانني لعلى ثقة من اننا أرسينا في الاتفاق الانجلو - إيرلندي أساسا سليما
للتقدم نحو المصالحة والسلم والاستقرار في جزيرة إيرلندا ومن أجل تنمية علاقات أوثق
بين الشعبين البريطاني والإيرلندي بوصفهما جارين متحابين .

السيد تيندماني (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود فسي

مستهل كلمتي أن أقدم لكم أحر تهاني بمناسبة انتخابكم بالاجماع رئيسا للدورة
الحادية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وانني أشعر بالارتياح بشكل خاص
لهذا الاختيار إذ تقوم بين بلدينا علاقات ممتازة . وانني على يقين من ان المنظمة
سوف تستفيد من خبرتكم الدبلوماسية الواسعة . واني لعلى ثقة بأن نفوذكم ومهارتكم
الكبيرة في التفاوض ستضمنان النجاح لعملا في هذه الدورة .

وأود أيضا أن أشكر سلفكم ، السيد دي بينيس ، سفير اسبانيا ، على الطريقة
الماهرة التي أدار بها عمل الجمعية العامة في دورتها الماضية .

ويسرني أيما سرور أن أحيي الأمين العام وأن أستعري الانتباه بصورة علنية الى
التفاني المستمر الذي يتحلى به في اضطلاع بالمسؤوليات الجسام التي أوكلها اليه
المجتمع الدولي . ويسعدني أن أراه بين ظهرانينا اليوم بصحة ممتازة ومستعدا
لمشاطرتنا مساعينا المشتركة من أجل أن تقوم الامم المتحدة بدورها في العالم .

حظي تقرير الأمين العام المقدم الى الجمعية العامة بجل اهتمام حكومتي . فقد
أكد ذلك التقرير بصورة صحيحة كيف يمكن للتكافل بين الدول جميعا أن يحملنا على
التعاون على نحو أوثق لتحقيق درجة أكبر من التعددية ، إذ لا يمكن تحقيق مُثل
المنظمة إلا عن طريق هذا التعاون الذي تتحمل مسؤوليته كل دولة ، بصورة مباشرة
وانفرادية .

إن التزام بلادي بالتعاون الدولي قد تجلّى بوضوح في الماضي . وانني اليوم
على اقتناع بأن تحقيق أهداف هذا التعاون يستلزم حتما تعزيز منظمة الامم المتحدة .

وانطلاقاً من ذلك فإن بلادي تعلق أهمية كبيرة على الطابع العالمي الذي تتمم به منظماتنا . وعلى سبيل المثال لا الحصر ، نقول انه فيما يتعلق بمسألة شبه الجزيرة الكورية تؤيد بلجيكا قبول الكوريتين في عضوية الأمم المتحدة في آن واحد ، ريثما تؤدي المحادثات المباشرة بين الطرفين الى إعادة توحيدهما .

لقد وصف سير جيفري هاو ، وزير خارجية المملكة المتحدة ، والرئيس الحالي لمجلس وزراء الاتحاد الأوروبي ، بصورة ممتازة من على هذا المنبر الطريقة التي تنظر بها الدول الاثنتي عشرة الى المسائل الدولية التي تهمننا . وأود أن أشكر زميلتي وأؤكد له أن بلجيكا تؤيد بقوة البيان الذي أدلى به .

منذ سنة أعلنت الجمعية العامة ان ١٩٨٦ هي "السنة الدولية للسلم" . لقد استجابت هذه المبادرة الى تطلعات جميع الشعوب للعيش في عالم يمكن في ظله ضمان السلم بصورة دائمة عن طريق نزع السلاح الفعال والقابل للتحقق .

ولكن لا بد لنا أن نسلم بأن عدداً من الشروط الرئيسية اللازمة لتحقيق نزع السلاح الفعال لم تتحقق بعد . فلا يزال هناك افتقار كبير الى الثقة ، ودون توافر الثقة ، لن يتسنى أبداً تحقيق أي شيء ملموس .

لذلك يبدو لي أن النهج التدريجي وحده هو الذي يسفر عن نتائج من شأنها أن تفضي بدورها الى حلول دائمة .

لقد ولدت قمة جنيف التي عقدت في خريف العام الماضي آمالاً كبيرة ، إذ أن "روح جنيف" هي العلاقة المميزة لمناخ الثقة الناشء بين الدولتين العظميين . ومنذ ذلك الحين ، أخذت تلك العلاقات تتأرجح بين التحسن والتدهور ، ولكن الحوار مستمر ، وهذا هو بيت القصيد . ونأمل أن يعقد مؤتمر قمة آخر في واشنطن . إن التقدم الحقيقي نحو التوصل الى اتفاق بشأن تخفيض القوات أمر ممكن ، بدءاً بالقضاء الكامل على فئة برمتها من الأسلحة ، وأنا أشير هنا الى القذائف النووية المتوسطة المدى التي تهتم بلادي بصورة مباشرة .

إن إجراء تخفيض متوازن للترمانات الاستراتيجية لدى الدولتين العظميين —وف
يمهد السبيل أمام تحقيق استقرار أكبر . ويمكن بلوغ هذا الهدف دون الاخلال بميزان
القوى لأن هذا التخفيض من شأنه أن يخفض حجم الترمانات الى المستوى الذي كانت عليه
قبل ١٠ سنوات تقريبا .

ومن هذا المنظور العام علينا أن نبدأ دراسة مسألة وضع حد للتجارب
النووية . وترحب بلجيكا بالتقدم الذي أُحرز في الأشهر القليلة الماضية ، وتتابع
باهتمام كبير الاقتراحات التي قدمها كلا الجانبين في مجال التحقق . ويبدو لنا أن
المناخ مؤات لاستئناف الحوار . لذلك رحبت بلجيكا بالقرار السوفياتي بمد وقفسه
الانفرادي للتجارب النووية . ومهما يكن من أمر ، فإن بلجيكا تعتقد إن أي وقف
للتجارب ، حتى لو كان متمدد الاطراف ، لن يوفر بالضرورة كل الضمانات ، إذ أنه
لا يمكن توفرها إلا عن طريق معاهدة موقّعة على النحو الواجب والمحيح .

وإذا لم يكن من الممكن أن يُتوقع الوقف الكامل للتجارب النووية على المدى القصير نظرا للمعطيات الراهنة للمشكلة ، فهناك حلول مرحلية ضمن نهج تدريجي وواقعي . إن الدول المسلحة نوويا ، بدءا بالدولتين العظميين ، يمكن أن تتفق على تحديد برنامج من التجارب النووية المحدودة الى أدنى حد . وقد قال الرئيس ريفان أول أمس انه مستعد لبدء التفاوض بشأن اتفاق يتمشى مع هذه الخطوط . ويمكن أن يصاحب هذا الاتفاق التزام بتقديم كل المعلومات لحل الازمة المتعلقة بالتحقق . وهذه الخطوة ، ولاسيما اذا كانت مصحوبة بتحقيق موضعي - وهذا يبدو انه مقبول من حيث المبدأ الآن - يمكن أن تقدم معلومات قيّمة حول موثوقية نظام لتبادل البيانات الاهتزازية ، وسوف يكون لهذا النظام دور رئيسي في التحقق من الوقف الكامل للتجارب النووية .

ومهما كانت أهمية المفاوضات حول تخفيض الترسانات النووية ، فإن تحديد الأسلحة له أيضا بُعد يتعلق بالأسلحة التقليدية لا يمكن أن نغفله . لقد تابعت بلجيكا دائما هذه المسألة عن كثب ، ولاسيما في أوروبا ، حيث انه بالإضافة الى مفاوضات الخفض المتبادل والمتوازن للقوات ، التي لاتزال تجرى منذ سنوات ، ترسم آفاق جديدة يجب أن تستكشف . ويتعين علينا أيضا أن نواصل الجهود الرامية الى زيادة الثقة والشفافية . وقد اختتم منذ وقت قريب مؤتمر استوكهولم بنتائج مشجعة . واننا نرحب بتلك النتائج . ولكننا لانزال بعيدين عن الهدف ، ولايزال هناك الكثير الذي يجب عمله قبل تحقيق الثقة الحقيقية التي تعتبر السبيل الوحيد للتقدم بخطوات أكبر صعوبة صوب تحقيق نزع السلاح في أوروبا .

ولهذا السبب ، يتعين على مؤتمر نزع السلاح في جنيف أن يواصل عمله بكل اخلاص وتركيز . وبالنسبة لبلجيكا ، يعتبر حظر الأسلحة الكيميائية هدفا يحظى بأولوية . والحظر العالمي هو الذي يمكنه وحده أن يحمينا من خطر استخدام هذه الأسلحة . وقد شهد العالم لسوء الحظ استخدام هذه الأسلحة في الأشهر القليلة الماضية .

وإن أية نهج بديلة ، مثل انشاء "مناطق خالية من الاسلحة الكيميائية" ، لا يمكن أن تقدم نفس الضمانات . ومع ذلك يبدو أن هناك تفاؤلا له ما يبهره في ضوء التقدم الذي أحرز في جنيف . دعونا نأمل بأن يتعزز هذا الزخم أكثر وأكثر . اننا ننتظر باهتمام كبير المقترحات الملوسة التي أعدتها الدول الاعضاء في حلف وارسو لحل مشكلة التحقق . فاتخاذ هذه البلدان نهجا بنّاء يشكّل إسهاما كبيرا في نجاح المفاوضات الجارية . وسوف تواصل بلجيكا بذل ما في وسعها للعمل بنشاط في مؤتمر جنيف .

وأود هنا أن أعرب عن الامتنان للأمين العام للأمم المتحدة ، الذي واصل خلال السنة الماضية أداء المهمة التي أنيطت به للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات بروتوكول جنيف . وإن عمله يعتبر جانبا هاما من مصداقية البروتوكول ، الذي يعتبر في غياب حظر كامل للأسلحة الكيميائية المك الوحيد الذي يحمي البشرية من الاستخدام الفعلي لهذه الاسلحة الكيميائية .

إن اتفاقية حظر الاسلحة البيولوجية هي موضوع مؤتمر استعراضي الآن في جنيف . ويأمل بلدي أن يعزز هذا المؤتمر مركز تلك الاتفاقية ، رغم ما يواجه اليها من الانتقادات ، خاصة لخلوها من تدابير مناسبة للتحقق ، إذ أنها مك هام ضد ظهور اسلحة يمكن بدونها أن ينتشر استخدامها بسرعة .

كما أننا نبذل جهودا كبيرة في محافل أخرى بالإضافة الى تحقيق أهداف هذه المنظمة . فالوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، الذي انعقد في هلسنكي ، والتي احتفلنا بذكرها العاشرة في السنة الماضية ، تشكل عملية دائمة لا تهدف فقط الى تحديد الاسلحة وتخفيضها ، بل أيضا الى ضمان سلامة وكرامة الانسانية وتميز الشقة المتبادلة في العلاقات بين الشعوب .

وسوف تجتمع البلدان الخمسة والثلاثون الموقعة ، في فيينا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، لإجراء دراسة متعمقة حول تنفيذ أحكام هذه الوثيقة والاحكام المتفق عليها في اجتماع مدريد . وتولي بلجيكا أهمية قصوى لهذا العمل ، لأنه يتضمن دراسة

كاملة للطريقة التي نفذت بها الالتزامات على مدى عشر سنوات ، ودراسة للإنجازات التي حققتها عدة اجتماعات متخصصة عقدت منذئذ .

وسوف يدرس المتفاوضون أيضا طبقا لنص الوثيقة الختامية ، السبل والوسائل الكفيلة بتحسين تنفيذ هذا المك الهام . والالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لا يمكن تجزئتها . ولهذا ، لا مناص على الاطلاق من أن يتوصل المتفاوضون الى اتفاق متوازن ، يتضمن امكانيات لإحراز تقدم في كل مجال من المجالات الرئيسية التي غطتها الوثيقة الختامية .

إن السلم والأمن هما الشرطان اللذان لا بد منهما للتوصل الى الازدهار الكامل للغرد ولإيجاد مناخ يمكن للعلاقات الدولية في ظلّه أن توجّه صوب التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل البلدان . ولسوء الحظ ، تتعرض هذه المثل للتهديد من جانب عناصر أخرى ، ليست أقل خطورة من آفة الحرب ذاتها . وتجبرنا الاحداث الأخيرة على تعزيز جهودنا في مجال البيئة والصحة الانسانية . وهنا تتبادر الى الازهان بشكل خاص السلامة النووية واقتلاع الغابات وإساءة استخدام العقاقير .

لقد أشارت حادثة تشيرنوبيل مشاعر عميقة في الرأي العام العالمي . فقد أثّرت بشكل مباشر على حياة وصحة العاملين في المحطة ولوثت السكان في المنطقة وتسببت في آثار ضارة في مناطق كبيرة من أوروبا . ويبدو لي انه من الضروري أن تنشأ آلية دولية للاستجابة للشواغل الخطيرة التي أثارها هذا الحادث .

ويتعين علينا في المجال النووي أن نتوصل الى مفهوم مشترك بشأن الأمن . وإن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وكل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحادات الأوروبية على المستوى الاقليمي ، قد زادت من معلوماتنا عن السلامة النووية ومن عناصر تقييمنا لها . إلا أن عنصر اتخاذ القرار في تصميم المحطات النووية لا يزال يقع ضمن اختصاصات السلطات الوطنية .

وهناك حاجة واضحة للتعاون الدولي . فيتعين علينا كخطو أولى أن نتفق على نهج دولي مشترك لتقييم المخاطر في المحطات النووية واحتمالات وقوع حوادث خطيرة .

وهنا يعتبر دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذا أهمية بالغة . فضلا عن ذلك يجب أن يستمر الوضع الذي ينفرد فيه كل بلد بالبت في المستويات المقبولة من الاشعاع في الانتاج الزراعي والتربة والمياه . فقد تأثرت مصداقية كل حكومة أمام شعبها من جرّاء ذلك .

والعالم بحاجة الى معايير ووحدات قياس للتعرض لهذه الاشعاعات تكون مشتركة بين كل الدول . وعلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من الهيئات ذات الصلة أن تعمل بسرعة لحل هذه المسألة . وأخيرا ، فإن حادثة تشيرنوبيل قد أظهرت الحاجة الى تدفق أفضل للمعلومات . وفي هذا المجال بالذات ، وهو مجال هام ، يتعين علينا أن نبذل جهودا ضخمة على المستوى الوطني ، حيث يجب إقامة هياكل مناسبة لجمع البيانات ، وعلى المستوى الاقليمي والمستوى الدولي - داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية مثلا - بإقامة نظام لمركزة وإعادة توزيع المعلومات الوطنية . ويتعين عليّ أن أرحب هنا باتفاقية الإخطار المبكر عن الحوادث النووية .

وقد شارت بعض المشاكل فيما يتعلق بمعرفة ما اذا كانت هذه الاتفاقية ينبغي ان تنص على الحوادث النووية الناجمة عن الاسلحة أو التجارب النووية . وقد وجد حل يُمكن الدول الحائزة على الاسلحة النووية من ان تقدم اخطارا طوعيا بالحوادث غير المدرجة في المادة الاولى من الاتفاقية . وقد أعلنت معظم تلك الدول انها تفكر في ان تعلن عن نيتها في هذا الصدد . وتعلق بلجيكا أهمية كبيرة على هذه المسألة ، ولذا تدعو جميع الدول النووية الى ان تدلي بمثل هذا البيان ، لان هذا هو الامر الوحيد الذي يضمن لسكاننا ان تدابير ملائمة ستتخذ مهما كانت طبيعة الحادثة النووية التي تتسبب في الاسقاطات المشعة على اراضيهم .

وختاما ، يتعين علينا ان نكفل التضامن الدولي في حالة وقوع كارثة نووية . وفي هذا الصدد أود ان احيي رد الفعل السريع للوكالة الدولية للطاقة الذرية لصياغة اتفاقية دولية بشأن المساعدة في حالة وقوع الحوادث النووية أو مخاطر مماثلة من التعرض للاشعاع .

وأود ان اتناول بايجاز مشكلتين أساسيتين تؤثران على بيئتنا ومحتنا . ان ازالة الاحراج واختفاءها التدريجي هما من بين شواغلنا الهامة .

ان اختفاء الغابات في أوروبا يرتبط بالامطار الحمضية . ولم يتمكن العلماء حتى الان من اعطاء تفسير محدد للعملية المعقدة التي تؤدي الى اندثار الغابات الأوروبية ببطء ، ولكن كل العلماء يوافقون على ان التلوث المناخي هو أحد الاسباب الرئيسية . ان مناطق شاسعة في أوروبا الوسطى والشمالية تشهد غاباتها العديدة تموت ببطء . ولهذا أشار وخيمة العواقب على البيئة والاقتصاد ، ناهيك عن صحة الانسان . وهنا من الضروري ان يبذل مسمى على صعيد التعاون الدولي . وقد أيدت بلجيكا تأييدا كاملا المبادرات الرئيسية التي اتخذت في السنوات الخمس عشرة الماضية لحماية البيئة . وسيتراص بلدي أعمال "السنة الأوروبية للبيئة" ، التي منظم في سنة ١٩٨٧ في اطار الاتحاد الأوروبي . وعلى المستوى المحلي ، تواصل حكومة بلجيكا عملها لمكافحة التلوث المناخي .

ولكن أوروبا ليست القارة الوحيدة التي تعاني من اختفاء الغابات . ففي افريقيا وأمريكا وآسيا تختفي الغابات الاستوائية نتيجة للأنشطة الانسانية . وان اختفاء الغابات الاستوائية هو في الواقع تهديد حقيقي للبشرية . ومنذ العديد من السنوات نجد أن الجفاف ، الذي ابتلى العديد من البلدان في افريقيا ، قد دلل على أهمية احترام التوازنات البيئية .

ان المجتمع الدولي قد أصبح تدريجيا أكثر وعيا بهذا كنتيجة ، من بين جملة أمور ، لعمل الأمم المتحدة . وهذا الوعي الجديد ينبغي أن يترجم الآن الى اجراءات ملموسة .

وبلجيكا على استعداد للانضمام الى شركائها الاوروبيين والافريقيين والدوليين لتحديد استراتيجية متضافرة منسقة يكون الانسان فيها في محور العمل . وهذا هو ما صرح به رئيس وزراء بلجيكا في مؤتمر سيلفا الذي عقد مؤخرا في باريس . ان صياغة مثل هذه الاستراتيجية المشتركة هي السبيل الوحيد لتعبئة الطرق والوسائل الفعالة الكفيلة باستعادة غاباتنا ومكافحة التصحر والمجاعة .

ننتقل الآن الى موضوع آخر . ان الاتجار غير المشروع في العقاقير وامساء استخدام العقاقير يشكلان مشكلة دولية تهدد على نحو متزايد الصحة العامة للسكان وتقوض أسس المجتمع ومؤسساته . وثمة علاقة بين الاتجار بالعقاقير وزيادة الجرائم والارهاب ، وتراجع الاقتصادات الوطنية وتعديل النظم الاجتماعية .

ويتعين على المجتمع الدولي أن يظطلع بمسؤولياته بالكامل في هذا المجال . ومعظم حكوماتنا كشفت مكافحتها ضد اساءة استخدام العقاقير وانتاجها والاتجار فيها . ولكن البعد الدولي لهذه المشكلة يجعل من التعاون على المستويين الاقليمي والدولي أمرا حتميا .

وأثناء حزيران/يونيه الماضي ، قررت الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي زيادة تعاونها في مجال مكافحة المخدرات مع ضمان أن أعمالها لا تكرر العمل الذي يجري في المحافل المتعددة الاطراف الأخرى .

وتؤمن بلجيكا بأن للأمم المتحدة دورا فريدا تلعبه في هذا المجال ، ونحن نرحب بالمبادرات اللتين اتخذتا في اطار المنظمة وعلى وجه التحديد مشروع اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤشرات العقلية . والمؤتمر الدولي المزمع عقده لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات واساءة استخدام العقاقير . وقد أقرر بلدي المبادرتين في اطار لجنة المخدرات وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

سبق أن أشرت الى آفة أخرى تهدد البشرية ، ولا يمكن مكافحتها إلا عن طريق التعاون الدولي الفعّال . وأشير الى الارهاب . وأثناء الاسابيع القليلة الماضية وقعت أحداث فظيعة في كراتشي واستنبول وباريس دللت مرة أخرى على كيف أن هذا الجنون الاجرامي يتهددنا في حياتنا اليومية على نحو متزايد .

ان قرار الجمعية العامة ٦١/٤٠ ، المتخذ بتوافق الآراء في العام الماضي ، يدين على نحو قاطع جميع أعمال الارهاب . وهذه مرحلة هامة من مراحل كفاحنا المشترك . ولكي نسهم في تنفيذ ذلك القرار الهام ، أود أن أبلغ الممثلين أن هناك تدابير اتخذت في بلدي للمصادقة على اتفاقية منع وقمع الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص المتمتعين بحماية دولية بما فيهم الموظفون الدبلوماسيون ، التي وقّع عليها في نيويورك في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، والاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن ، المعتمدة في نيويورك في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ .

ان التطورات الاخيرة قد دللت بوضوح على أن الجهود المبذولة في الامم المتحدة يجب أن تعزز وأن تزداد ؛ وفوق كل شيء ينبغي أن تدعمها جميع الدول بفاعلية ونشاط . ومن الضروري أن يؤكد المجتمع الدولي بأكمله تأكيدا قاطعا أنه لا يمكن لأي هدف سياسي أيا كان أن يبرر اللجوء الى الارهاب . وينبغي أن نؤكد من جديد كراهيتنا لمثل هذه الاعمال .

عندما تحدثت في العام الماضي بشأن نفس الموضوع ، أشرت امكانية صياغة اتفاقية حول استخدام الشراك ، وهذا أمر سبق أن حدث بالنسبة لأخذ الرهائن . وأود أن أكرر هذا الاقتراح الآن . وبالطبع ان بلدي على استعداد لتأييد أي اقتراح آخر يرمي الى تكثيف مكافحة هذه الآفة .

والمسألة الأخرى التي أود الكلام عنها هي مسألة حقوق الإنسان التي تؤثر على نحو مباشر على قدرة الإنسان على العيش في كرامة . وجنوب افريقيا هي مثال صارخ على انتهاكات حقوق الإنسان . وان زميلي البريطاني ، في بيانه الذي أدلى به نيابة عن الدول الـ ١٢ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عبّر عن الرعب الذي تبثه فينا سياسة الفصل العنصري ، وعن قلقنا العظيم ازاء الحالة المحزنة في جنوب افريقيا والتزامنا الشابت بالاسهام في ازالة الفصل العنصري بجميع مظاهره . واثناء هذه الدورة سأتكلم مرة أخرى عن هذا الموضوع ، كما فعلت في الدورة الاستثنائية بشأن ناميبيا التي عقدت مؤخرا . واليوم سأعلق على هذا الموضوع بطريقة أكثر عمومية . لقد أصبحت بلجيكا ، مرة أخرى في هذا العام عضوا في لجنة حقوق الإنسان ، وهذا يدل على الاهتمام الكبير الذي يوليه بلدي للمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان .

بصرف النظر عن الاحداث التي جرت خلال الدورة الاخيرة للجنة حقوق الانسان ، اود ان اركز على بعض الجوانب الرئيسية للاتجاهات التي ترسم حاليا في الامم المتحدة في مجال حقوق الانسان وما نود اتخاذها في هذا الصدد .

اولا ، يبدو لي ان منظمنا من خلال هيئاتها المختلفة قد انتهت من عملية وضع معايير دولية تتعلق بحقوق الانسان الاساسية . ومن الان فصاعدا ، يتهددنا الخطر بان نشهد ممارسات لتثقيب هذه المعايير يمكن ان تبدو ضئيلة القيمة في الوقت الذي لاتزال فيه اقدس حقوق الانسان واكثرها اساسية تنتهك ويتم تجاهلها في مناطق مختلفة من العالم . ولذلك ، نرى ان يركز المجتمع الدولي الان بصورة اساسية على تطبيق المعايير القائمة حاليا .

ولقد منحت لي الفرصة من قبل في الجمعية للاعراب عن آراء بلجيكا حول ما يمكن ان يكون نظاما مثاليا للمحافظة على احترام حقوق الانسان من خلال آلية عالمية وتدابير اقليمية متفاعلة . وحيث اننا مانزال بمعيدين كل البعد عن ذلك ، اود ان اركز على تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الانسان . ان هذا التعاون لا يمكن ان يقتصر على الصعيد القومي بل ان على المجتمع الدولي ان يهتم بمفحة خاصة بمصير الافراد والشعوب . ويتعين علينا ان نتمكن من التمييز بين ما يمكن ان يعتبر تدخلا لا يسمح به في الشؤون الداخلية للدول ، أي التدخل في شؤونها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، والقلق الحقيقي من اجل التعاون الدولي .

اننا نسلم بان تطبيق حقوق الانسان على الصعيد العالمي يتطلب توازنا حقيقيا يأخذ بعين الاعتبار العناصر الاجتماعية الثقافية والتاريخية . وهذه الاعتبارات تتطلب منا ان نكون حذرين . ونحن لا نود ان نتوجه بالادانة الى أي طرف ، بل نود ان نفهم اولا كل الحالات المعنية بهذا الخصوص . غير ان هذا يستلزم من السلطات المعنية ليس فقط ان تتعاون لكي توضح ما يتعلق بهذه الحالات بل ان توافق على معالجة تلك الحالات قدر استطاعتها فيما لو كشفت الدراسة المشتركة التي تجرى بخصوصها اوجه عيوب لا يمكن القبول بها . وعندما اتخذت مواقف مسؤولة على هذا النحو ما فتئت بلجيكا تركز على التقدم الذي احرز وتعمل على تشجيعه بدلا عن محاولتها ابراز اوجه القصور المتبقية .

ومن ثم اذا كان وفدي يرى ان توجه منظمنا اهتمامها صوب مشكلات تطبيق حقوق الانسان ، فهو يأسف بشكل خاص للازمة المالية التي تواجهها المنظمة . وفي الواقع ، وحتى اذا كان الامر يتعلق بالوقت الحالي فقط ، لم تتمكن هيئات مختلفة أساسية معنية بتنفيذ هذه الحقوق من القيام بمهامها . فلم تستطع اللجنة الفرعية لمنع التمييز ولحماية الاقليات من الاجتماع هذا العام ، وأجبرت لجنة حقوق الانسان على تخفيض عدد اجتماعاتها السنوية . والحصة المخصصة لنشاطات حقوق الانسان في ميزانية الامم المتحدة حمة متواضعة . ولقد تأثر هذا القطاع تأثرا كبيرا بتدابير التقشف ، وان استمرت هذه العملية خلال السنوات المقبلة لتعرض نظام تعزيز وحماية حقوق الانسان بأسره للخطر .

وبالروح ذاتها نود أن نبني نهجا جديدة لتطبيق حقوق الانسان والنهوض بها كما تشير اليها دراسات لجنة حقوق الانسان حول اختفاء الاشخاص قسريا والاعدام والتعذيب الديني والتعذيب .

وفي هذا الصدد ، ستعمل بلجيكا على تعزيز تعيين مقررين من قبل اللجنة يطلب منهم التقصي في انتهاكات حقوق الانسان ، وسندعو الى تعاون جميع الحكومات المعنية . ونحن نعتقد ، كما يؤمن الامين العام ، ان هذا هو الاتجاه الذي سنتحرك على أساسه في المستقبل .

لقد ذكرت لتوي الازمة المالية التي تواجهها الامم المتحدة . ان الامين العام في تقريره حول عمل المنظمة أعلن أنه ليس من المؤكد أن الامم المتحدة تستطيع الوفاء بالتزاماتها حتى نهاية العام . ولذلك ، يتعين على الدورة الحالية للجمعية العامة ان تتخذ اجراءات عاجلة وفورية لحل هذه الازمة .

وكما قلت ، سيدي الرئيس ، في بيانكم الافتتاحي لهذه الدورة ، يتعين علينا وقف التبذير البيروقراطي واعادة تخصيص المصروفات للمجالات ذات الاولوية وترشيده الادارة . وأود أن أضيف ان علينا أيضا ترشيد الآليات الحكومية الدولية التي تقع مسؤوليتها على الدول الاعضاء والتي تدعمها امانة الامم المتحدة . ولقد قدم في هذا الصدد فريق الـ ١٨ للخبراء الحكوميين الدوليين مقترحات تهدف الى تحقيق هذا الهدف .

وينبغي لنا أن نتفق على طريقة تخطيط ووضع الميزانية لنضمن توافقاً إيجابياً في الآراء حول الميزانية وبرامج الأمم المتحدة ، مما سيساعدنا على تجنب الحالة التي يمكن فيها للدول الأعضاء التي تسهم بأكثر حصة من الميزانية أن تجد نفسها مجبرة على التصويت ضدها .

إن جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة جدول مشغل . ونأمل أن نبدأ عملنا بحسن نية وبحسن إرادة ، وإلا فستكون كل حواراتنا دون جدوى . ونأمل أن نجد الإلهام في الآمال التي يعقدها كل الرجال والنساء من أجل تحقيق العلم والكرامة والرفاه .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أدعو الآن الممثلين الذين

طلبوا ممارسة حقهم في الرد إلى التكلم .

وهل لي أن أذكر الأعضاء أنه تماشياً مع القرار ٤٠١/٢٤ للجمعية العامة تقتصر البيانات التي يدلون بها في معرض ممارسة حق الرد على عشر دقائق بالنسبة للبيان الأول وعلى خمس دقائق بالنسبة للبيان الثاني وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) : تعرض صاحب

السعادة ، رئيس الوزراء الفرنسي في بيانه أمام هذا المجلس الموقر إلى قضية أفريقية تناولها منظمة الوحدة الأفريقية وهي قضية تشاد . ولسنا هنا بصدد دراسة هذه القضية لولا أن تعرض السيد رئيس الوزراء الفرنسي إلى بلدي في اتهامات كل ما يقال عنها إنها عارية عن الصحة . وأعتقد أن الاثراء الأفرقة يدركون ذلك . إن بلدي وهو دولة أفريقية مجاورة لتشاد ، ساهمت في كل المؤتمرات الإقليمية الأفريقية من أجل حل هذه القضية مساهمة فعّالة . وإن كانت هذه المشكلة لم تجد حلاً حتى الآن فذلك ناتج من التدخل الأجنبي وخامة الفرنسي . في مؤتمر لاغوس الذي عقد في ١٨ آب/أغسطس ١٩٧٩ ، أكدت جميع الفصائل التشادية دون استثناء ، بما فيهم السيد حسين حبري على ما يلي :

(تكلّم بالفرنسية)

"وافقت كل الفصائل التشادية بالاجماع على أن استمرار وجود القوات
الفرنسية يشكل عقبة أمام عملية المصالحة الوطنية ويحول دون ايجاد حل سلمي
لمشكلة تشاد . وان الاطراف التشادية قد وافقت على أن تقوم حكومة الوحدة
الوطنية الانتقالية ، عندما يتم تشكيلها ، باخراج القوات الفرنسية من
تشاد" .

(ثم واصل كلمته بالعربية)

إن قضية تشاد قضية افريقية ، والتدخل الاجنبي هو الذي عقدها . وإن وجود قوات لفرنسا في نجامينا كما أكدت منظمة الوحدة الافريقية وكما أكدت الفصائل التشادية ليس من شأنه سوى اطالة النزاع . إننا نحرم على وحدة تشاد وعلى استقلال تشاد ونتعاون باستمرار وسنعاون مع رئيس منظمة الوحدة الافريقية والدول الاخرى المجاورة لتشاد ومنظمة الوحدة الافريقية لحل هذه المشكلة حلا سياسيا .

لقد ذكر السيد الميجل رئيس وزراء فرنسا أن تشاد مثل لمشكلة التخلف . هذا صحيح ولكن من المسؤول عن تخلف تشاد ؟ أليس هو الاستعمار الفرنسي ؟ ومن المسؤول عن تخلف افريقيا بأسرها ؟ ومن الذي لازال مسؤولا ؟ إن هذه القضية ستظل قضية افريقية ، وسنعمل كأفارقة على حلها .

إن بلدي لا يحتل كما ذكر السيد رئيس وزراء فرنسا جزءا من تشاد ، ويحترم حدودها الموروثة عن الاستعمار الفرنسي ، ويحترم كافة الاتفاقيات الدولية .

إن الوضع التشادي الحالي أمر يؤلمنا . ويجب علينا ان نبذل مجهوداتنا المشتركة كأفارقة لمساعدة التشاديين للرجوع الى اتفاقية لاغوس وحل المشكلة التشادية بطريق سلمي . وان مساعدة طرف دون الطرف الآخر ، والتدخل الخارجي وخاصة الفرنسي ، لن يعمل سوى على تعقيد المشكلة . إن هذه المشكلة يجب ان تحل بطريقة افريقية دون تدخل خارجي كما ذكرت . وانني أؤكد استعداد بلادي الكامل للمساعدة على حل المشكلة بين التشاديين ، بين حكومة الوحدة الوطنية التشادية وبين المجموعات الاخرى .

السيد دي كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اتممت

باهتمام شديد الى زميلنا وأدهشني قوله بأن تدخل فرنسا هو الذي يحول دون ايجاد حل . ولا بد أن يكون ذلك قد أشار ابتسامة البعض وأود أن أرد على ممثل ليبيا بأن رئيس الوزراء الفرنسي سجل صباح اليوم بعبارات متزنة حقيقة الامر الواقع السائد في تشاد حاليا . وأستشهد هنا بنفسى كلمات جاك شيراك في هذا الصدد حيث قال "إن

المساعدات التي تقدمها فرنسا الى تشاد ، ولا سيما المساعدة العسكرية" وهنا أتدخل للتذكير بأنها تقدم بناء على طلب الحكومة التشادية وأعود الآن الى كلمات رئيس الوزراء "ليس لها من هدف سوى إثناء ليبيا عن المضي في مخططاتها الهجومية وتمهيد السبيل ، وهو بلا شك طويل وشاق لتحقيق المصالحة الوطنية وإعمار البلاد" .

السيدة نجوين بينه شانه (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

مرة أخرى تتجلى لنا بعد يومين من المناقشة العامة في الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة مفارقات التاريخ . لتثبت لنا كيف أن الامم المتحدة استغلت طيلة أربعين عاما ، هي عمرها ، لخدمة أغراض الدول الامبريالية والاستعمارية التي تنزع الى بسط هيمنتها والتي تتمتع ، للأسف ، بعضوية مجلس الامن ، ذلك ان تلك الدول استخدمت ، هي وأذنابها ، هذه المنظمة لتبذل محاولاتها الرامية الى قلب الحقائق وتحويل المعتدين الى مدافعين عن حقوق الانسان ومنادين بحق الشعوب في تقرير المصير ، ولتضع في قفس الاتهام الشعوب المناضلة في سبيل الاستقلال والحرية ضحايا ماتشنه عليها من حروب عدوانية متكررة ..

ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، أمدنا التاريخ بالدليل القاطع على ان شعوب بلدان الهند الصينية الثلاثة لم تجد ، في مواجهة عدو متفوق عليها تفوقا ساحقا ولاسيما في الناحية العسكرية ، لم تجد سلاحا خيرا من التضامن في نضالها المشترك والتعاقد في شتى المجالات . وبدون ذلك التعاقد والتضامن بين رفاق السلاح ، الى ماذا كان سيؤول مصير شعوب بلدان الهند الصينية الثلاثة في مواجهة حروب عدوانية من أبشع ماعرف التاريخ المعاصر شنتها عليها القوى الاستعمارية والامبريالية النازعة الى بسط هيمنتها ؟ ان لجوء تلك القوى الى استغلال منبر الامم المتحدة للتشهير بنا لن يبرئ ساحتها مما ارتكبت من جرائم حيال شعبي فييت نام وكمبوتشيا .

وقد زعم مندوب الصين في جلسة الجمعية العامة صباح اليوم أن "بلادها لا تسعى الى تحقيق أية مصلحة انانية في كمبوتشيا" وهنا يحق لنا أن نسأله : اذا كانت الصين لا تسعى وراء أي مصالح انانية في ذلك البلد فلماذا دعمت عصبة بول بوت لتستولي على

(السيدة نجوين بينه
شانه ، فييت نام)

السلطة بعد النصر التاريخي الذي أحرزه الشعب الكمبوتشي في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٧٥ مما أفضى الى المذبحة البشعة التي شهدتها كمبوتشيا والى حروب الحدود مع كل جيرانها ومن بينهم فييت نام ؟ وبأي هدف أرسلت الصين ٦٠٠ ألف من قواتها للاعتداء على فييت نام إن لم يكن لانها ارتكبت "جريمة" انقاذ الشعب الكمبوتشي من النظام القائم على الابداء ، ربيب الصين وأداة تنفيذ النزعة التوسعية الصينية ؟ واذا لم يكن الامر يتعلق بمصالح انانية في ذلك البلد ، فلماذا تقوم الصين بإعالة فلول جيش بول بوت وتسمى رغم كل مايعترضها من عقبات الى اعادتهم الى السلطة في كمبوتشيا ؟

وفي هذه الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة ، شهدنا أيضا محاولة بارعة لتشويه صورة الموقف في جنوب شرقي اسيا وفي كمبوتشيا وذلك عندما قال ممثل فرنسا صراحة "اننا نشهد في ذلك البلد شكلا جديدا من أشكال الاستعمار" ولا يسعنا ازاء ذلك القول الا أن نبدي دهشتنا لان ممثل فرنسا الدولة الاستعمارية القديمة يستخدم تلك العبارات ! ان الشعبين الفيتنامي والكمبوتشي اللذين خضعا للسيطرة الاستعمارية ما يقرب من قرن من الزمان وخاضا على مدى تسعة أعوام حروب اعادة الفتح لديهم ما ذاكرة جيدة ويعرفان أكثر من غيرهما مذاق الاستعمار القديم وعفن الاستعمار الجديد .

ومن دواعي فخر الشعب الفيتنامي أنه يقوم بواجبه الاممي في دعم شعب كمبوتشيا ويتمدى بحزم لذلك "التحالف الرهيب" بين الامبرياليين والرجعيين وذوي النزعات التوسعية الذين يسمون الى فرض عمابة بول بوت الدموية مرة أخرى على الشعب الكمبوتشي . ان التاريخ يعيد نفسه ، ذلك أننا منذ فترة مضت كان لنا الحق أيضا لان نغخر بارسال قوات من المتطوعين الفيتناميين لمساعدة الوطنيين الكمبوتشيين على التصدي لقوات الغزو الفرنسية والامريكية .

(السيدة نجوين بينه
شانه ، فييت نام)

وبعد أن ساعدت قوات المتطوعين الغييتناميين على هزيمة العدو المشترك لشعبينا ، انسحبت انسحابا كاملا . وهذه المرة أيضا ، سوف تستكمل قوات المتطوعيين الغييتناميين - التي ظلت تقوم بانسحابات جزئية طوال السنوات الخمس الماضية - انسحابها الكلي بحلول سنة ١٩٩٠ . وإذا ما تسنى التوصل الى حل سياسي يكفل التخلص تماما من طفمة بول بوت ، ستأمر فييت نام بسحب كل قوات المتطوعيين التابعة لها في تاريخ سابق لذلك .

وفي الختام ، يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده القوي لعبارة قالها رئيس وزراء فرنسا ، وهي أنه "ما من ضغط ، مهما كان مصدره ، وما من حذقة يمكن أن تجعلنا نقبل هذه الانتهاكات" - أي انتهاك أهم حقوق الانسان الأساسية في أي مكان من العالم .

وأود أن أضيف الى تلك العبارة "أنه ما من حيلة من حيل الحوالة تستطيع أن تحوّل المستعمرين والتوسعيين فتقلبهم مؤقتا الى مدافعين عن حقوق الانسان ومنافحين عن حق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره" .

السيد آدوم (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وأنا أيضا دهشت

دهشة شديدة لرد فعل مندوب ليبيا إزاء ما قاله رئيس وزراء فرنسا هذا الصباح . فليس هناك من يجهل أن ليبيا تحتل ٥٥٠ ٠٠٠ من الكيلومترات المربعة من أراضي تشاد . وليس هذا تطورا جديدا وقفنا عليه لتونا . فكل ما فعله رئيس وزراء فرنسا أنه أشار الى وضع قائم ، تجد تشاد نفسها ضحية له وتعاني بسببه معاناة فظيمة . فهناك حوالي ستة آلاف جندي ليبي يحتلون - وأشدد على تلك الكلمة "يحتلون" - الجزء الشمالي من تشاد ، بالانتهاك الصارخ لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، وقواعد القانون الدولي .

ولقد دهشت أيضا إذ سمعت مندوب ليبيا يشير الى إتفاق لاغوس ، الذي يحلوا للممثلين الليبيين أن يشيروا اليه . فذلك الاتفاق لا يعيش إلا في أذهان القادة الليبيين ، لأنه قُبِر من خلال ما نشير اليه في مجلاتنا بإعلان نجامينا ، الذي أصدرته في عام ١٩٨٢ ، حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية التي باتت الآن بائدة .

ودعشت أيضا عندما تحدث عن التدخل الفرنسي ، لأنه لا تدخل فرنسي هناك .
 فالقوات الفرنسية موجودة في تشاد بناء على طلب حكومة تشاد الشرعية والقانونية .
الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : طلب بعض الممثلين ممارسة حق
 الرد مرة ثانية . وأود أن أذكر الاعضاء ، أنه بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ،
 تقتصر الكلمات التي تلقى في ممارسة حق الرد للمرة الثانية على خمس دقائق فقط .
السيد الفرطاني (الجمهورية العربية الليبية) : أشار المتحدث الذي
 سبقني إلى الحديث إلى أن هناك ٦ ٠٠٠ جندي ليبي داخل الأراضي التشادية . ولقد سبق
 لبلدي أن أكد عدة مرات أنه لا توجد له داخل الأراضي التشادية أية عناصر عسكرية .
 باستثناء عناصر دعم لتقديم المشورة لحكومة الوحدة الوطنية .
 وعندما دخلت قوات بلدي إلى الأراضي التشادية في وقت سابق ، كان دخولها بناء
 على طلب من الحكومة الشرعية في ذلك الوقت ، التي كانت قد كلفت بالاشراف على
 الانتخابات في تشاد من أجل تشكيل الحكومة الدائمة . وعندما طلب من بلدي سحب
 قواته ، التي ضحت بالكثير من أجل تهدئة الأوضاع هناك ووضع حد لإراقة الدماء والحرب
 الأهلية التي استمرت عشرين عاما ، استجاب بلدي لهذا الطلب . وكانت الأمور قد استقرت
 بالفعل ، ووضع حد للحرب الأهلية . ولكن الأمور في تشاد أخذت تتدهور من جديد .
 إن العناصر التي يشير إليها المتحدث الذي سبقني هي عناصر تشادية ، وهو
 يعرفها جيدا ، والذي يشرف عليها هو رئيس الحكومة التشادية السابق ، غوقوني وداي .
 وتتواجد جميع العناصر المشار إليها داخل الأراضي التشادية ، وهي عناصر تشادية
 ولا يوجد فيها أي عنصر ليبي باستثناء عناصر دعم سبق أن أشرنا إليها في مرات سابقة .
السيد يو منجيا (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : عبّر هذا
 الصباح رئيس وفد الصين رسميا عن موقف الصين من العدوان الفيتنامي على كمبوتشيا .
 إن الحقائق واضحة جلية . إن فيتيت نام هي التي تمارس سياسة الهيمنة وهي التي
 استخدمت القوة العسكرية لاحتلال أراضي كمبوتشيا . والآن تحاول ممثلة فيتيت نام تبرير

أعمال بلدها بتشويه سمعة الصين . وتلك محاولة لا طائل من ورائها . وإذا كانت فيمت نام تريد أن تطالعنا بصورة حسنة ، فنصيحتنا اليها أن تسحب قواتها فوراً وبدون قيد أو شرط من كمبوتشيا .

السيد شان يوران (كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : استمعت الجمعية خلال الايام الثلاثة الماضية الى العديد من الكلمات . واعتقد ، إن لم تخنّي ذاكرتي ، أن الغالبية العظمى من المتكلمين قالوا إنهم يؤيدون حق الشعب الكمبوتشي في الاستقلال والسيادة الوطنية ، وكرروا الاعراب عن رأيهم المتمثل في أنه ينبغي لفييت نام ، وهي المعتدية على كمبوتشيا ، أن تسحب قواتها بالكامل دونما قيد أو شرط من كمبوتشيا ، ليتسنى لشعبنا أن يقرر مستقبله بحرية كاملة ، إعمالاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، التي اعتمدها الجمعية قبل سبع سنوات .

من كلمات البلدان التي تمتاز بالسلم والعدالة والتي تكلم ممثلوها هنا ، أود أن أذكر مما ألقى يوم افتتاح المناقشة العامة كلمة رئيس الولايات المتحدة وكلمات ممثلي بنغلاديش ، وبيرو ، وتوغو ، ومنغافورة وايسلندا والبرازيل الذين أشاروا جميعا إشارة خاصة الى حرب العدوان الفيتنامية في كمبوتشيا ، وأشاروا الى الحاجة لأن يواصل شعب كمبوتشيا كفاحه من أجل التحرر الوطني بدعم من المجتمع الدولي ممثلا في الجمعية العامة . وفي اليوم الثاني للمناقشة العامة ، عُني رئيس بنما ، وممثلو تونس ، والمملكة المتحدة - الذي تحدث باسم مجموعة الإثنى عشر - واليونان ، والدانمرك بأن يثيروا جميعا الى نفس الوضع قائلين ان فييت نام لا بد وأن تنتهي حربها العدوانية وتنسحب انسحابا كاملا من كمبوتشيا حتى تنعم منطقتنا ، جنوب شرقي آسيا ، بالسلم وتستعيد أمنها . وقد انفرد ممثل الاتحاد السوفياتي ، الممول لفييت نام ، بمساندة قضية خادمته فييت نام .

فما الذي سمعناه ورأيناه اليوم ؟ سمعنا ورأينا ممثلي البرتغال ، والصين ، ورئيس وزراء فرنسا ، ورئيس كوستاريكا ، وممثلي زامبيا وهولندا وعمان ، يتكلمون جميعا في نفس الإطار ايضا .

وكل هؤلاء الممثلين الموقرين الذين يمثلون القارات جميعا ، ليسوا على حق فيما قالوه تأييدا للسلم وأمن كمبوتشيا الوطني واستقلالها وسيادتها ؟ لا أحد هنا يستطيع أن يشك في إخلاص واستقامة هؤلاء الممثلين وحسن نواياهم .

ممثل فييت نام وحده كان الاستثناء الفريد ، ولسبب وجيه ، هو حرب فييت نام العدوانية واحتلالها لكمبوتشيا . لقد باعت فييت نام نفسها جسدا وروحا للاتحاد السوفياتي ، ولهذا لا ندهش إذ نرى التابع والسيد يطرحان هنا نفس القضية ، قضية العدوان ، القضية الفيتنامية ، والتوسع السوفياتي في جنوب شرقي آسيا وفي العالم أجمع .

كيف جرؤت فييت نام على أن تطلق على جيشها العدواني اسم جيش المتطوعين وعلى أن تنتهج ما يسمى بالسياسة الاممية ؟ هل هناك في ميثاق الامم المتحدة مبدأ يتعلق بالسياسة الاممية يبرر لفييت نام التدخل في شؤوننا الداخلية ويبرر احتلالها

لبلدنا ، بالمخالفة للمبادئ الاساسية للميثاق ؟ تلك حجة اللصوص الذين يؤيدون شريعة الغاب لان فييت نام تسعى لكي تنشئ في الهند الصينية ما اسماء الفيتناميون باتحاد الهند الصينية . تلك هي الحقيقة .

السيد أدوم (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن اللغة التي

استخدمها ممثل ليبيا ليست جديدة علينا . فهي لغة تحفل بالاكاذيب وتتسم بالملف وتبعث على السخرية ، لكنها مألوفة لنا جميعا . وأنا أؤكد أن ليبيا ليست لها قوات في تشاد فحسب ، بل وانها انشات قواعد عسكرية في الإقليم الوطني لدولة مستقلة ذات سيادة .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠